اقتصاد التنمية

إستقلال أم استذلال

إعداد

د. زيد بن محمد الرماني

عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة الرشد

ناشرون

الألوكة

www.alukah.net

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اقتصاد التنمية

إستقلال أم استدلال

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

مكتبة الرشد ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض - شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)
ص.ب : ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١

Email.alrushd@alrushdryh.com
Website : www.rushd.com

- فرع طريق الملك فهد : الرياض - هاتف ٢٠٥١٥٠٠ فاكس ٢٠٥٢٣٠١
- فرع مكة المكرمة : هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة : شارع ابى ذر الغفارى - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة : ميدان الطائرة - هاتف ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
- فرع القصيم : بريدة - طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع أبها : شارع الملك فيصل - تلفاكس ٢٣١٧٣٠٧
- فرع الدمام : شارع الخزان - هاتف ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣

وكلاؤنا في الخارج

- القاهرة : مكتبة الرشد - هاتف ٢٧٤٤٦٠٥
- بيروت : دار ابن حزم هاتف ٧٠١٩٧٤
- المغرب : الدار البيضاء - وراقة التوفيق - هاتف ٣٠٣١٦٢ فاكس ٣٠٣١٦٧
- اليمن : صنعاء - دار الآثار - هاتف ٦٠٣٧٥٦
- الأردن : عمان - الدار الأثرية ٦٥٨٤٠٩٢ جوال ٧٩٦٨٤١٢٢١
- البحرين : مكتبة الغرباء - هاتف ٩٥٧٨٣٣ - ٩٤٥٧٣٣
- الإمارات : مكتبة دبي للتوزيع هاتف ٤٣٣٣٩٩٩٨ فاكس ٤٣٣٣٧٨٠٠
- سوريا : دار البشائر ٢٣١٦٦٦٨
- قطر : مكتبة ابن القيم - هاتف ٤٨٦٣٥٣٣

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اقتصاد التنمية

إستقلال أم استذلال

إعداد

د. زيد بن محمد الرماني

عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة الرشد
ناشرون

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بسم الله الرحمن الرحيم

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وكفى وصلاة وسلاماً على عبده المصطفى. أما بعد:

فإنَّ من بين أكثر الحقائق الاقتصادية والسياسية المهمة عمقاً في أيامنا هذه تلك الحقيقة التي يمكن أن نطلق عليها ثورة الآمال المتزايدة.

فالآمال والمطالب الجديدة المقرونة بنمو السكّان تتحدّى القدرة الإنتاجية والمقدرة التنظيمية لبني الإنسان.

ولا ينطوي التحدّي على مجرّد تحسين أساليبنا الفنية في الإنتاج، بل أيضاً على تطبيق المعرفة الفنية الحديثة على نطاق أوسع، بحيث تغدو فوائدها الاقتصادية ميسورة لجميع شعوب العالم، وليس لقلّة منها كما هو الحال في الوقت الحاضر.

إنه ونتيجة لانخفاض مستوى الإنتاج في الدول المتخلفة لا بد بطبيعة الحال أن يعيش معظم الناس في فقر دائم.

وللأسف ففي الدول المتخلفة أمراض أكثر منها في الدول المتقدمة، ولا يحظى الناس في المجموعة الأولى من الدول إلا بأقل من ١/٨ ثمن عدد الأطباء بالنسبة لمجموع السكّان.

أما موارد الأقمشة للملابس وتأثيث المنازل وغير ذلك من الأغراض الأخرى، فهي تقرب من سدس ١/٦ ما هي عليه عن كل شخص في الدول المتقدمة، فضلاً عن أن الطاقة غير الإنسانية التي تكمل العمل الإنساني في الصناعة والزراعة والنقل أقل من ١/٣٠ مما هي عليه، إذا قيست بعدد ساعات قوة الحصان عن كل شخص.

هذه في الواقع اختلافات كبيرة، وهي واضحة كل الوضوح في عالم قد أضحى صغيراً بحجم القرية الكونية، نتيجة وسائل الاتصال والمواصلات الحديثة.

ومع ذلك، فلا توجد هناك فجوة ضخمة في مستويات المعيشة بين الدول

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المتخلفة والدول المتقدمة فحسب، بل يبدو أن هذه الفجوة لا تضيق بل تزداد اتّساعاً.

ووفقاً للخدمات الإحصائية التي تقدمها الأمم المتحدة فإن معدّلات التقدم الاقتصادي في الدول المتقدمة تستمر في أن تكون - بوجه عام - أسرع مما هي عليه في الدول المتخلفة، ولئن غدت بعض من هذه المجموعة من الدول يسرع الآن بنجاح في اتجاهات النمو الاقتصادي.

ولو أمعنّا النظر والفكر ثانية لتوصّلنا إلى الآتي: على الرغم من التقدم الفني والاقتصادي في العصور الحديثة فربما يوجد من الفقراء في العالم في الوقت الحاضر عدد أكبر من عدد من كانوا قابعين في الفقر منذ مائتي سنة، ويرجع ذلك إلى أن التقدم الاقتصادي كان بطيئاً أو منعدماً في معظم الدول المتخلفة خلال هذه الفترة، بينما كان عدد السكّان في هذه الدول يطرد في النماء.

لقد كنا نتحدث حتى الآن عن ثورة الآمال أو التوقعات المتزايدة كما لو كانت ترتبط بالسلع الاقتصادية وحدها. فلربما يتجاوز الأمر حد المطالبة بالتحسينات المادية، إذ ترغب شعوب الدول المتخلفة في السلع السيكولوجية كالمساواة في الوضع الاجتماعي والتقدير والاستقلال الوطني والمساواة في المعاملة.

والاعتراف بهذه الحقيقة أمر حيوي لنجاح المعاملات في محيط النشاط الخاص أو لأي نوع آخر من أنواع التعاون في مضمار النشاط الاقتصادي.

ويكمن الخطر الناشب من ثورة الآمال المتزايدة في أن الإنتاج سيتخلّف كثيراً وراء الآمال بحيث ستكون هناك حالات خطيرة من التوتر وخيبة الأمل، بل من الممكن أن تنشأ الاضطرابات، وقد يفضي ذلك إلى كبت النمو الاقتصادي.

كما أن الرغبة في التمتّع بمزايا التنمية الاقتصادية ليست ضماناً للرغبة في إحداث التغيّرات التي تتطلبها مثل هذه التنمية.

خلاصة القول فهناك ثورة عارمة تشق طريقها بين ثلثي شعوب العالم التي تعيش في دول متخلفة اقتصادياً - ثورة الآمال المتزايدة.

هي تجرّ في طيّاتها فرصاً ومخاطر، فإذا أحسن توجيهها قدّمت القوة الدافعة لتحريك المجتمعات ووضعها في الطريق إلى التنمية الاقتصادية.

ولكن إذا اندفعت التوقّعات إلى الأمام، بينما تخلّفت القدرة الإنتاجية، فقد

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تنطوي النتيجة على القلق وخيبة الأمل واضطراب الأحوال.

وهنا يبرز التحدّي الكبير للزعماء الاقتصاديين في العالم، في دائرة النشاط التجاري والصناعي والحكومي لكي يقدموا أقصى طاقتهم التنظيمية.

ومن ثم نجد في التحليل النهائي أن هؤلاء وحدهم الذين يستطيعون أن يحيلوا الأحلام إلى حقيقة واقعة، على حد قول يوجين ستالي الخبير الاقتصادي الأمريكي، ولا بد أن يفعلوا ذلك، طالما أن هذه الأحلام تنير أذهان وأفئدة مئات الملايين في أرجاء العالم...

المؤلف: د. زيد بن محمد الرماني

ص.ب: ٣٣٦٦٢

الرياض: ١١٤٥٨

السعودية

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أهـــداف التنميـــة

سواء استهدفت عملية التنمية رفاهية الإنسان أو لم تستهدف ذلك، فإنها لا تتم إلا به. وهذا يجعلنا نتساءل عن الكيفية التي يتمّ بها تأثير العنصر البشري في التنمية؟!.

يؤثر الإنسان على التنمية من خلال عمليتي الاستهلاك والإنتاج وهو تأثيرٌ قد لا يكون دوماً إيجابياً. حيث يتوقّف كل شيء من الناحية الاقتصادية على الفرق بين الوفورات الاقتصادية الناجمة عن تقسيم العمل واتّساع السوق العائدين إلى تزايد السكان وبين اللاوفورات الاقتصادية الناجمة عن هذا التزايد نفسه.

ويمكن القول من حيث المبدأ أنه كلما كان عدد السكان أكبر، كانت إمكانيات التخصّص أكبر ليس فحسب بالنسبة للأفراد بل وأيضاً بالنسبة للمنشآت والصناعات. ويعني ذلك بتعبير آخر أنّ حجم السوق يتحكّم في تقسيم العمل.

في هذا الصدد يؤكد سيمون كوزنتس أنّ بلداً تعداده خمسون مليون نسمة، يعتبر صغيراً جداً لإقامة بعض الصناعات الأساسية، كصناعة الطائرات وصناعة السيارات والصناعات التعدينية وغيرها. ويعود ذلك إلى التناقض بين الاستخدام الأمثل لطاقة هذه الصناعات وضيق السوق الداخلية.

كما يؤكد بول بايروك أنّ دور النمو السكّاني في حثّ الثورة الصناعية كان كبيراً. خاصة من زاوية الاستخدام الأمثل لوسائل النقل. حيث لعبت الكثافة السكّانية المتزايدة دور العامل المخفّض لتكاليف النقل والمخفّض بالتالي لتكاليف السلع مما زاد الطلب عليها.

ويرى آرثر لويس من ناحية أخرى أنّ معظم الصناعات تكون لها مصلحة في العمل داخل البلدان الكبيرة لوجود سلسلة من الصناعات الأخرى المتكاملة معها بواسطة البيع أو الشراء.

كما يرى آلبرت هيرشمان أنّ الضغط السكاني إذا كان قوياً، يمكن أن يصبح

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

محفِّزاً لعملية التنمية الاقتصادية.

بَيْدَ أنّ تجارب الدول النامية المكتظّة بالسكان كالهند وباكستان وسواهما تؤكد صحّة فرضية هبوط مستوى الدخل الفردي الحقيقي بسبب تزايد السكّان. ويرجع ذلك إلى ندرة العوامل الأخرى كالأرض الصالحة للزراعة ورأس المال... إلخ، الضرورية لاستخدام قوة العمل المتزايدة استخداماً منتجاً، من شأنه زيادة الدخل الوطني الإجمالي والفردي.

يضاف إلى ذلك أنّ تزايد ضغط السكّان على المساحات القابلة للزراعة قد يحول دون تأمين الغذاء للسكّان بالاعتماد على الإنتاج الزراعي الوطني كما قد يحول دون تكوين فائض زراعي يمكن استثماره في الصناعة أو حتى إعادة استثماره في الزراعة نفسها. كما يؤدّي النمو السكّاني إلى ارتفاع نسبة السكّان غير العاملين إلى السكّان العاملين، مما يؤدّي بدوره إلى تدنّي إمكانية الادّخار.

ومن المعروف أنّ العلاقة السببية الدائرية بين تدنّي الدخل وتدنّي الادّخار هي التي بنى عليها وغنار نيركسه نظريته «حلقة الفقر المفرغة» التي تقول بأنّ حجم السوق لا يتحدد بعدد السكان في بلد ما بقدر ما يتحدد بقدرتهم الشرائية أي بطلبهم المدعوم بالقدرة على الدفع.

إنّ أثر حجم السكان كمستهلكين على عملية التنمية الاقتصادية يتجلّى في ناحيتين: ناحية إيجابية تتمثّل في الإمكانات التي يوفّرها حجم السكّان الكبير لانطلاق عملية التنمية وذلك لما يسمح به مثل هذا الحجم من تقسيم للعمل وبالتالي رفع الإنتاجية الاجتماعية.

أما الناحية السلبية لحجم السكان الكبير فتتمثل في الضغط الذي يحدثه هذا الحجم على الفائض الاقتصادي المخصّص لتمويل التنمية.

لقد كان التجاريون يرون في السكّان مصدر الثروة الوطنية. وكان ذلك هو مبرِّر تشجيعهم للتكاثر السكّاني.

كما أولى الاقتصاديون التقليديون أهمية بالغة لدور قوة العمل في التنمية الاقتصادية.

أما الاقتصاديون المعاصرون فإنهم يتحفظّون في معالجتهم لدور حجم السكان في عملية التنمية.

ويبقى أن نذكر شيئاً واحداً لا خلاف عليه، وهو أن دور الإنسان النشيط

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والكفؤ في عملية التنمية يعتبر دوراً حاسماً. لأن التاريخ الاقتصادي العالمي حدّثنا عن أمم استطاعت أن تحقّق التقدّم الاقتصادي دون أن تمتلك موارد مادية ذات أهمية. لكنه لا يذكر لنا أمّة واحدة أو بلداً واحداً استطاع أن يحقّق تقدماً حقيقياً في أيّ مجال من مجالات الحياة بدون توفّر العنصر البشري الكفؤ...

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

حـــدود التنميـــة

منذ سنوات خلت، تقدّم فريد هيرش باقتراح إلى صندوق القرن العشرين لدراسة النمو في الأنظمة الاقتصادية الغنية. وكان يسعى لمعالجة طبيعة النمو بالذات، ومعالجة المشكلات الأساسية بل المهملة إلى حد كبير، في المجتمعات المتقدمة، أي المشكلات الاجتماعية التي يُحدثها النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمعات المتقدمة بصورة خاصة.

وقد استغرق مشروع هيرش عن النمو الاقتصادي مدة طويلة للإعداد، ورفض هيرش بتفكيره وكتابته، التحليل التقليدي والحلول السطحية فكانت النتيجة مساهمة كبرى في فهم عملية النمو الاقتصادي ومخاطرها في المجتمعات المتقدمة.

وحاول هيرش في مشروعه المعنوَن بـ: «Social lemites of Growth»، إعطاء أجوبة عن أسئلة ثلاثة هي:

١ـ لماذا أصبح التقدم الاقتصادي هدفاً وبقي مفروضاً علينا جميعاً كأفراد إلى هذا الحد، على الرغم من أنه يعطي ثماراً مخيّبة للآمال؟!.

٢ـ لماذا أصبح المجتمع الحديث مهتماً على هذا النحو بالتوزيع أي بتقسيم الحلوى، مع أنّ من الواضح أنّ الغالبية العظمى من الناس لا تستطيع رفع مستويات معيشتها إلا عن طريق إنتاج قطعة حلوى أكبر؟!

٣ـ لماذا شهد القرن العشرون اتجاهاً سائداً عاماً نحو التزويد الجماعي والتنظيم الحكومي في المجالات الاقتصادية؟.

ويمكن أن نطلق على هذه النطاق الثلاث ما يلي:

أ ـ البحبوحة الموهمة للتناقض.

ب ـ الدافع الاضطراري للتوزيع.

ج ـ الجماعية المعارضة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وفرضية المشروع الرئيسية هي أنّ هذه النقاط الثلاث ذات علاقة متبادلة تنبع من أصل مشترك. هذا الأصل موجود في طبيعة النمو الاقتصادي في المجتمعات المتقدمة. ويكمن لُبّ المشكلة في التعقيد والغموض الجزئي لمفهوم النمو الاقتصادي حالما يشبع معظم السكّان حاجاته الحياتية الأساسية للمحافظة على البقاء كالمأكل والملبس والمأوى.

يقول هيرش: إنّ هناك قسماً متزايداً من الاستهلاك يتّخذ مظهراً اجتماعياً وفردياً عندما يرتفع مستوى الاستهلاك المتوسط، أي أنّ إشباع الأفراد من البضائع والخدمات يتوقّف بدرجة متزايدة لا على استهلاكهم الشخصي فحسب، بل وعلى استهلاك الآخرين أيضاً.

فبالنسبة للشخص الجائع، لا يتأثر إشباعه المستمد من وجبة دسمة بوجبات الطعام التي يتناولها الآخرون، أو بأيّ شيء آخر يفعلونه، إذا كان هو جائعاً تماماً، ذلك أنّ وجبة طعامه تشكّل شأناً شخصياً، فهي مصلحة خاصة.

ومن جهة أخرى، فإنّ كمية الهواء التي يستنشقها فرد في قلب مدينة، تتوقف تماماً على ما يسهم به أقرانه نحو مقاومة التلوّث سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والهواء النظيف في مدينة رئيسية هو حصيلة اجتماعية أي هو خيرٌ عام ومصلحة عامة.

لقد أصبح من المسلّم به في الآونة الأخيرة لدى علماء الاقتصاد المتخصصين في النظرية الاستهلاكية أنّ القسم الأكبر من الاستهلاك ليس خاصاً ولا عامّاً. وما يشار إليه عادة بصفته استهلاكاً خاصاً أو شخصياً يتأثّر في جوهره باستهلاك البضائع أو الخدمات نفسها المستهلكة من قبل الآخرين.

ويمكن القول، في الوقت ذاته، أنه يحتوي على عنصر اجتماعي. وما يشار إليه، على أنه استهلاك عام، فإنه يضم بعض صفات المنافع الخاصة.

وتُشكّل الندرة الاجتماعية مفهوماً رئيسياً، إذ تُعبّر عن الفكرة القائلة بأنّ الأشياء المفيدة في الحياة ليست محدّدة بالقيود المادّية فحسب، بل وأيضاً بالقيود الاجتماعية. فعندما تكون لدى البيئة الاجتماعية إمكانية محدودة لتوفير الاستفادة دون إفساد النوعية، فإنها تفرض قيوداً اجتماعية على الاستهلاك.

إذ قد ينشأ القيد الاجتماعي عن التأثيرات على الإشباع الفردي التي لا تتوقف على إشباع الآخرين أو المركز الرفيع الذي يتمتعون به، بل تتأثر مع ذلك باستهلاك

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الآخرين أو نشاطهم.

نستخلص من هذا النهج للتفكير أنّ الجهات الرئيسية المتّهمة والمسؤولة عن إخراج قطار التقدم التقني عن خطّه هي المؤسسات التي تضخّم المطالب الاقتصادية إلى نطاق أبعد من النمو الثابت، بل المحدود، من حيث قدرته على تنفيذها..

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

نظريـــات التنميـــة

يقول بيير باسكالون في كتابه «نظرات في هذا الزمان»: صعوداً في التاريخ ليس على المرء سوى أن يتذكّر المكانة التي كانت قد احتلتها فكرة النمو الاقتصادي قبل وأثناء الثورة الصناعية. ألم يكن سموّ قدرة النمو الاقتصادي هو الذي أكّده منذئذ «ساي»، حين هتف «أنتجوا»، ألم يكن شاغل التنمية الاقتصادية هو الذي يحرّك كبار الاقتصاديين الكلاسيكيين إذ، في تلك العهود.

إن النمو ظاهرة إنسانية كلية، أي لا اقتصادية فحسب، بل اجتماعية وثقافية وسياسية. وبهذا الوصف لا يُتصوّر النمو خارج نظام يحدِّد الحياة اليومية لكل فرد من جميع وجوهها. وهناك، تيسيراً للبيان، وحسب تعبير ريمون بار، نمو ليبرالي تلقائي من جانب ونمو مخطّط، من جانب آخر، وكلاهما يلزم حقيقة كل النظام الاجتماعي الذي يستخدمه والذي يحويه.

وحسبنا أن نذكر بعض العناوين التي تُعبِّر عن التشوّق بطراز جديد للنمو، «نحو نموّ آخر»، «نحو نموّ متحضّر»، «نحو نموّ إنساني»، «اضطرابات النموّ».

إنّ واضعي نظرية «النموّ بالذات» اتفقوا على تجاهل أن النموّ يحوي وجوهاً دينية، وسياسية وقانونية، بَيْدَ أن النمو ـ كما قلنا سابقاً ـ ظاهرة اجتماعية كلّية، لا يمكن بالتالي، فصلها عن النظام الذي تندرج فيه، فالتناول الاقتصادي للنموّ يستبعد في الواقع هذه الوجوه المختلفة من مجال تحليله، ويتساءل فقط عن العوامل الاقتصادية القابلة أن تُخبر بزيادة الإنتاج في الزمن الطويل وحجم السكّان، ونوعية اليد العاملة، والتقدم التقني والابتكار.

ومن الثابت، أن كل دول الغرب عبّأت مواطنيها على مدى الخمسينيات والستينيات حول موضوع النموّ، وحول توسيع إيديولوجية «النمو بالذات»، معتقدين أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يُحمى ويقوّى، لأنه الذي يكيّف مستوى الاستخدام، وفي النهاية، الرقي الاجتماعي.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

يقول بيير باسكالون في كتابه «تأملات في النمو»: على مدى حقبة ما بعد الحرب، مُجِّدت بإطناب مزايا «النمو بالذات»، «النمو كنمو»، منفصل عن النظام الذي يشكِّل إطار وجوده. وخلاصة الإطراء: أنه إذا كانت حرية الإنسان تتماثل مع تمرّده على الكون، فإن النمو يوسِّع حرّية الإنسان؛ بما أنه يساعد في سيطرته على العناصر الخارجية ويخلِّصه من سيطرة البيئة الطبيعية ويجعله عنصراً فاعلاً في بيئته. وقد قيل: إن النمو الاقتصادي يوسِّع للإنسان مجال اختياراته ويتيح وضعاً أكثر إنسانية.

ويظهر النمو من ثم للعديد كالسبيل الممكن للخلاص من الخضوع والتحكّم للعناصر الخارجية وتلبية حاجات الإنسان الأساسية. هكذا في رأي آرثر لويس، فإن ما يميِّز الناس عن الحيوانات، هو أنهم أكثر سيطرة على محيطهم، والنمو يقوّي سيطرة الإنسان على محيطه.

إنّ الكتابات التي حاولت إبراز فوائد «النمو بالذات» هي وفيرة. إذ أن فوائد «النمو بالذات» تمسّ جميع وجوه حياة الإنسان، من حيث مدّة عيشه، ومستوى عيشه، ونوعية عيشه.

فبالنسبة لمدة عيش الإنسان، يزعم المؤيدون «للنمو بالذات» أن الإنسان يكسب بالنمو في طول حياته ذاتها، لأن النمو يتيح زيادة النظافة والصحة والقضاء على بعض الأوبئة التي كانت تهدِّد الإنسان، وأنَّ التقدّم يوسِّع مجال استقلال الإنسان الذاتي، ويؤمن له الخروج بسلام من بعض الكوارث.

كما أن «النمو بالذات» يزيد أيضاً، حسب قول أنصاره، مستوى عيش الإنسان. والنمو الاقتصادي، كما يؤكِّد أنصاره، يطوِّر في الواقع نوعية حياة الإنسان، بفتح طريق مجتمع الاستهلاك وإتاحة فرصة تحسين نوعية حياة الإنسان.

مما سبق، يمكن القول إن مفهوم النمو يتماثل مع مفهوم التقدم ـ حسب تحديد بيير باسكالّون ـ. إذ لا يمكن للنمو أن يؤدّي وظيفته إلا بمقدار ما يُوصل إلى الرغد الإنساني. بأن يُدرج في حساب حاصل الفعالية الاقتصادية، لا الدخول وحسب، بل أيضاً مدة وكثافة العمل. ويجب إذن، تخطّي أفق اقتصادييننا الحاليين المفرط الضيق لإدراك التقدّم، من أجل حياة إنسانية أفضل..

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

جهـود التنميـة

يفخر المجتمع العلمي الحديث بأنه يستطيع تقديم الحلول لمشاكل العالم. وأحد هذه المشاكل هي الأشكال المعقّدة من الهجرة الدولية التي تظهر الآن. والجهود تُبذل لإغلاق الباب أمام موجات الهجرة المتصاعدة من العالم الثالث.

إنّ جهود التنمية غالباً ما تؤدي إلى زيادة الهجرة من الجنوب إلى الشمال. والسبب في ذلك هو أن الميكنة وزيادة الكفاءة المطلوبة لزيادة الإنتاج ستعني أنّ أعداداً كبيرة من العمّال سيفقدون عملهم. وبارتفاع البطالة سيرتفع أيضاً عدد الناس الذين يسعون إلى إيجاد ملجأ لهم في مكان آخر. وقد تستمر هذه العملية على مدى عدة عقود لأن التنمية تكون تدريجية حتى في أحسن الظروف.

فمن المقدّر أن أكثر من ٦٠ مليوناً من البشر في العالم حاليا هم في حالة حركة. وهذا الرقم يشمل أناساً كان دافعهم إلى مغادرة أوطانهم هي الحرب الأهلية أو القمع السياسي أو الكوارث البيئية أو خطر المجاعة أو الصعوبات الاقتصادية أو الرغبة في تحسين ظروفهم. وحوالي ١٦ مليوناً منهم لاجئون سياسيون ممن ينطبق عليهم تعريف ميثاق الأمم المتحدة بأنهم أفراد يبحثون عن ملجأ لخوفهم من الاضطهاد المبني على أسس واقعية حقيقية.

والمهاجرون المحتملون يتركّزون بشدّة في المناطق الفقيرة من الجنوب. وهم ينتقلون إلى بلدان مجاورة لهم في منطقتهم وكذا يحاولون بشكل متزايد الانتقال إلى مناطق متقدمة صناعياً مثل أوروبا وأمريكا.

إنّ هناك اتجاهاً لإلقاء اللوم بشأن الهجرة الحالية من الجنوب إلى الشمال أي من الفقر إلى الغنى، على فشل التنمية في الجنوب الفقير، والحقيقة أنّ عقد الثمانينات وهو عقد التنمية قد تميّز بالركود الاقتصادي وبالمستويات المتناقصة للدخل الحقيقي للفرد.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وسينظر إلى هذا العقد تاريخياً باعتباره فترة من التحوّل الدرامي نحو عالمية الأسواق وما يرتبط بذلك من تنسيق عالمي للسياسات الاقتصادية الوطنية.

لقد عانت بلدان العالم الثالث التي حدث فيها قدر من النمو الاقتصادي في العقود الأخيرة بشكل عام من فترات طويلة من البطالة العالية ومن الهجرات الكبيرة منها.

يقول آلان سيمونز - الباحث الاجتماعي الكندي - إنّ معدلات النمو السكّاني الطبيعي العالي وتأثير الماكينة في الزراعة والصناعة أوجدت أعداداً من العمّال في هذه البلدان أكبر مما يمكن أن يستوعبه الاقتصاد المحلي.

وعلى مدى الثمانينات خسر عدد أكبر من البلدان اقتصادياً، وولدت البطالة المتصاعدة وانخفاض الدخل الحقيقي فيها أزمات سياسية وضغطاً متصاعداً من أجل الهجرة.

إنّ التنمية في عصر العالمية الجديدة ستكون غير متكافئة لأسباب متأصّلة في البلدان ذاتها وستستمر حتماً في توليد ضغوط كبيرة للهجرة الدولية. وستتغير الأماكن التي يخرج منها المهاجرون بتغيّر الظروف العالمية.

كما أنّ تحوّل الإنتاج إلى العالمية قد دعم التقسيم الدولي للعمل، حيث تتركز في الشمال الغني الوظائف المتعلقة بالعلم والتقنية والتصميم والمالية والإدارة والرقابة.

بينما تتركز في الجنوب الفقير وظائف الصناعات التحويلية اليدوية والتي تحتاج إلى كثافة الأيدي العاملة. ويؤدي النمو الاقتصادي في الشمال الغني إلى الطلب المتزايد على الخدمات والأنشطة المعاونة الرخيصة في البلدان المتقدمة ذاتها.

إنّ الاتجاهات الحالية للهجرة من الجنوب للشمال هي نظام عالمي من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتغيّرة والتي يفضّلها ويعزّزها الشمال.

إنّ الحلول المقدّمة لإيقاف الهجرة، ينبغي أن تشتمل على خطة طويلة المدى، وأن تؤدي الجهود الدولية الحالية للتنمية إلى الإقلال من الهجرة على المدى الطويل.

ومن ثم، فمن الصعب أن نتصوّر كيف يمكن للنمو الاقتصادي أن يحدث في الجنوب الفقير بدون تجارة واسعة وتبادل فنّي وتعاون مع الشمال الغني.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وبالمثل فإن من الصعب أن نتخيّل كيف يمكن للشمال الغني أن يحقّق أمناً أكبر بدون التعاون العادل والمنصف مع الجنوب الفقير.

أما أن نتصور خلاف ذلك، فمعناه العودة إلى حالة أشد من العزلة، ومن الصراع بين الدول، من الفوضى الدولية..

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تنمية الحرية والوفرة

هناك طريقتان للنظر إلى التنمية في العالم المعاصر، إحداهما: التنمية من أجل الوفرة، وهي المتأثرة باقتصاديات النمو وبالقيم التي تقوم عليها، التي تعتبر أنّ التنمية هي أساساً الزيادة السريعة والمتواصلة في التاريخ الوطني الإجمالي بالنسبة للفرد، وفي هذه النظرة لا تحتلّ القيم والثقافة مكاناً أساسياً.

والطريقة الثانية: التنمية من أجل الحرية، وهي تنظر إلى التنمية كعملية تدعم حرية القائمين بها في السعي إلى تحقيق الأهداف التي يعتقدون أنّ لها قيمتها. وفي هذه النظرة يُترك تحديد أهمية الوفرة الاقتصادية لقيم الأشخاص المشتركين فيها، هي القيم التي تحدّدها ثقافتهم.

يقول بعض الاقتصاديين: إنّ قيمتك الحقيقية هي قيمة ما تملك من مال. وبناء على هذا أصبح الاستهلاك مثلاً طاحونة دوّارة، حيث يقدّر الناس حالتهم الاجتماعية بمدى غنى أو فقر كل واحد منهم.

لقد أصبح شراء الأشياء برهاناً على الاحترام الذاتي ووسيلة للقبول الاجتماعي أي علامة مميّزة لما أسماه الاقتصادي ثورشتاين فبلن بـ «اللياقة المالية».

إنّ الاستهلاك أصبح في ذاته قيمة اجتماعية كبرى، ويقاس مركز الفرد الاجتماعي بقدر ما يستهلكه من السلع والخدمات، ومدى قدرته على التغيير المستمر.

وإذا كان الاستهلاك أصبح يحدُّد في العصر الحديث - إلى حد ما - مكانة العائلة الاجتماعية، فإنّ ذلك لم يكن كذلك دائماً. ففي القديم لم يكن المركز الاجتماعي يتحدد للفرد بمقدار ما يستهلكه، بل إنه من مدعاة السخرية أن يحاول الفرد مجاراة النبلاء في حياتهم، وأن يحاول أن يستمد مركزه الاجتماعي من زيادة إنفاقه الاستهلاكي.

ولم ينظر إلى أثر الاستهلاك كقيمة اجتماعية في النظرية الاقتصادية الحديثة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إلا عندما كتب دوزنبري عن أثر التقليد، حين بيّن أن استهلاك الفرد لا يتوقف على ذوقه أي ما يريده هو، بقدر ما يتأثر بما يستهلكه الآخرون.

ووفقاً لنظرية «التنمية من أجل الحرية» يمكن القول ـ حسب ما تراه الاقتصادية الهندية أمارتياسن بأنّ زيادة القدرة البشرية هي السمة المحورية للتنمية.

وتشير القدرة إلى مجموعة من التصرفات البديلة التي يمكن للشخص أن يختار بينها. وعلى ذلك فإن فكرة القدرة تقوم أساساً على الحرية.

والفقر في وجهة النظر هذه ليس مجرد فقر الدولة التي يعيش فيها الإنسان، بل يتمثّل أيضاً في عدم توفّر الفرصة الحقيقية، لاختيار أنماط أخرى من الحياة. حتى انخفاض الدخل وضآلة الممتلكات والجوانب الأخرى لما يعتبر بالمعايير المعروفة فقراً اقتصادياً لها أهميتها بسبب دورها في الحد من القدرات.

وتطبيق هذه النظرة الأوسع للتنمية يتضمّن افتراضات معيّنة بشأن القيم التي لدى الناس. وقد اهتمّ بشكل خاص الاقتصاديون، الذين درسوا هذه المشكلة بمؤشرات، نوعية الحياة مثل: طول العمر، والصحة الجيّدة، والتغذية المناسبة، والتعليم الأساسي، وعدم التمييز بين الجنسين، وتوفّر الحرّيات السياسية والاجتماعية الأساسية.

وفي وجهة نظر السعي إلى الوفرة يكون التركيز بشكل قاطع على زيادة الدخل. ولكن بينما كتب المنظّرون الاقتصاديون الكلاسيكيون (التقليديون) بدءا من آدم سميث حتى جون ستيوارت ميل الكثير عن نمو الدخل الحقيقي للفرد، فإنهم كانوا ينظرون للدخل باعتباره واحداً من وسائل عديدة مختلفة تؤدي إلى غايات مهمة، وقد ناقشوا طبيعة هذه الغايات بتوسّع. وهي تختلف تماماً عن الدخل.

ومن وجهة نظر التنمية من أجل الوفرة يكون دور الثقافة دور الأداة فحسب التي تساعد بشكل خاص على تعزيز النمو الاقتصادي السريع.

هنا يثور السؤال عما إذا كان ينبغي الاهتمام بالنمو الاقتصادي في حدّ ذاته، وهذا يؤدي إلى الاهتمام بالأشياء التي تعزّز النمو، أم أن النمو الاقتصادي هو ذاته أداة ولا يمكن الادّعاء بأن له دوراً أساسياً يماثل دور الجوانب الثقافية للحياة.

نظراً لأن تعبير «الاستدامة» أصبح معتاداً في أدب التنمية، فليس من الغريب ظهور عبارة «التنمية المستدامة ثقافياً». فهل هذا هو الاتجاه الصحيح الذي ينبغي اتّخاذه عند الابتعاد عن النظر إلى الثقافة على أنها مجرّد أداة للتنمية..

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

تنمية حفاة الأقدام

كان التفاوت ضئيلاً بين مناطق العالم حينما رسم البحّارة خريطة الكرة الأرضية وقاموا بتقسيمها. والآن أطلقت المجتمعات ما بعد الصناعية في نصف الكرة الشمالي تقنيتها إلى الفضاء بينما نجد العالم النامي أسفل خط الاستواء يصارع الجوع والجفاف والديون والتخلّف: آفات العصر.

ولا تزال معظم السياسات المتّبعة في مجال التعاون الدولي غير قادرة حتى الآن على تغيير حقيقة بارزة تتمثل في أن نصف البشرية لا يزال يعيش الفاقة.

لقد تغيّرت أسس الحوار أو المواجهة بين الشمال والجنوب. حتى أن الأزمات والصراعات الاقتصادية التي تهزّ النصف الجنوبي للكرة الأرضية اكتسحت الحواجز التي تحمي الشمال.

إنّ المأزق الذي يواجه النصف المتخلف من العالم يشكل أولوية سياسية، وهو في الوقت ذاته يحتلّ مركز الصدارة فيما يسمّيه نادي روما إشكالية العالم.

فقد شدّد نادي روما منذ تأسيسه عام ١٩٦٨ ثم مرة أخرى في عام ١٩٧٢ في تعليقاته على تقرير «حدود النمو» على الأهمية التي تحتلها المصاعب التي تواجه العالم الثالث في إطار الإشكالية الدولية.

يقول دينيس ميدوز: إنّ أي تحسّن جوهري في وضع ما يسمّى بالأمم النامية يشكّل شرطاً ضرورياً للتوازن الدولي. هو تحسّن مطلوب بشكل مطلق وضروري بالنسبة للأمم المتطوّرة بالمثل.

وقد جاء في أحد التقارير الرسمية الصادرة في جنيف أنّ ما يزيد على ٥٢ ألف خبير قد تجادلوا حول قضايا العالم الثالث في ما يقرب من ١٠٢٠ اجتماعاً، انعقد خلالها حوالى ١٤ ألف جلسة عمل.

وانطلاقاً من عدم فاعلية الكثير من تلك المساعي قام موريس غورنييه بتقديم تقرير إلى نادي روما يحمل عنوان «العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم» حدّد فيه مرحلة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لعمل ملموس وفوري وتركّزت أهمّ توصياته ابتكاراً حول إيجاد وتكوين مجموعات تنمية كبيرة داخل العالم الثالث. والمجموعات المقترحة هي: أمريكا اللاتينية، أفريقيا، الشرق الأوسط، شبه القارة الهندية، جنوب آسيا.

وعلى أية حال، فإنه بعد أربع سنوات من الجهود لم تتجاوز التوصيات النهائية ما هو أكثر من التعميمات المبهمة.

ثم قدّم رينيه لينوار تقريره لنادي روما تحت عنوان «العالم الثالث يستطيع أن يُطعم نفسه» وتم في هذا التقرير استعراض مدى توافر الغذاء ومدى اعتماد بلاد العالم الثالث على استيراد الغذاء في القرن القادم.

واقترح لينوار «خطة لعب» بديلة تدعو إلى تعبئة سكان الريف، بينما تلتزم الحكومات بهيكل للأسعار عادل، مع توافر بنية أساسية لضمان وصول المنتجات إلى الأسواق والمستهلكين.

ومن ثم، فقد خصّص نادي روما تقارير عديدة ودراسات متنوّعة متلاحقة لقضايا العالم الثالث إيماناً منه بأن تلك القضايا بمثابة التحدّي الرئيسي في عصرنا الراهن.

بَيْدَ أن نادي روما قرّر أن يغيّر أسلوب عمله ومعالجاته على أمل أن تجذب تقاريره ودراساته جمهوراً أكبر.

لذلك جاء كتاب أو تقرير «ثورة حفاة الأقدام» لـ برتران شنايدر، حصيلة لملاحظات ميدانية دقيقة وتحليل لسير أعمال معيّنة على مستوى القرى والمجتمعات المحلّية في عشرات المناطق بالعالم الثالث.

إنّ هدف هذا التقرير يتمثّل في محاولة إجراء استعراض شامل لاتجاه رئيس في التنمية من خلال تحليل تفصيلي لسلسلة من مبادرات ريفيين عاديين في تسعة عشر بلداً من بلاد العالم الثالث.

إنّ ثورة «الحفاة» هذه والتي لا يمكن مقاومتها هي ثورة سلمية. ولكن من الصعب التنبؤ بالمسار الذي يمكن أن تتّخذه إذا تمّ وضع عقبات وحواجز عديدة أمام مجراها. وقد بدأت المجتمعات الريفية في العالم الثالث تدرك أنها جديرة حقاً بتحمّل مسؤولية التنمية الاقتصادية لبلادها على الرغم من فقرها وعزلتها. وأصبحت تدرك أن في الإمكان التخلّص من وضعها الحرج.

إنّ التنمية الريفية في العالم الثالث لا تشكّل بالنسبة لبلايين الفلاحين قضية

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

حياة أو موت فحسب، بل وتؤثر أيضاً في أمن وسلام كل أمة من الأمم.

إنّ ثورة حفاة الأقدام توثيق أمين وتحليل متعاطف للتجارب التنموية الصغيرة لملايين البشر، مما لا يجد عادة مكاناً في أدبيات التنمية ولا يجتذب اهتمام وسائل الإعلام مع أن هؤلاء الفقراء هم جوهر التنمية بمعناها الحقيقي.

وتقرير «ثورة حفاة الأقدام» لشنايدر عبارة عن مشاهدات المؤلف وفريق العمل الدولي في أكثر من تسعة عشر مجتمعاً في العالم الثالث بما في ذلك مصر.

وقد أعدّ التقرير برعاية نادي روما، وترجم إلى عدد من اللغات الحيّة، وأحدث صدى كبيراً بين قادة الرأي من رجال الاجتماع والاقتصاد والسياسة باعتباره يمثّل نظرة ثانية تبرز الوجه الآخر لأزمة عميقة تفرض نفسها بإلحاح على ضمير الإنسانية في الجزء الأخير من القرن العشرين.

أخيراً، فإنّ بزوغ أيّ ظاهرة جديدة قد يضفي طابعاً قوياً على إشكالية العالم. لذا، فإن هناك نمطاً جديداً للتنمية يتشكّل الآن على مستوى المجتمعات المحلية والقرى في المناطق الريفية بالعالم الثالث، يعتمد على الذات والتنمية الذاتية..

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تنميـــة الزمـــن

تصف بعض النظريات الاقتصادية الزمن بأنه عنصر من عناصر الإنتاج، وتهتم بتحليل أثره اهتمامها ببقية العناصر مثل رأس المال والعمل.

وقد بيّن هكس في مقالة بعنوان «هل الفائدة ثمن عامل إنتاج؟» أهمية الزمن في المذهب الاقتصادي للمدرسة النمساوية، وأوضح أن الفائدة تعتبر ثمن عامل إنتاج يسمّيه بوهم بافرك الزمن.

لذا، ترى المدرسة النمساوية من خلال روّادها ومنهم بوهم بافرك أن الإنتاج يمكن وصفه بأنه تدفّق خلال فترة زمنية محدّدة قد تقصر أو تطول. وكلما كانت الفترة طويلة، كلما زاد عدد التوزيعات الممكنة لتدفّق الإنتاج على طول الفترة الزمنية.

فمثلاً، يمكن أن يبدأ الإنتاج ثم يرتفع بسرعة أو على العكس من ذلك، يمكن أن يكون الإنتاج أعلى في البداية ولكنه ينمو وبعد ذلك بسرعة أقل. هذه الزيادة في الإنتاج التي لا يمكن إرجاعها إلى زيادة في رأس المال ولا في العمل، ترجع إذن إلى اختيار طريقة إنتاج متميّز بتوزيع زمني معيّن لتدفّق الإنتاج خلال زمن محدّد. وهذا هو المقصود بأنّ الزمن عنصر إنتاج.

وفي كتب الاقتصاد الكلي يضاف الزمن إلى العنصرين التقليديين لدالة الإنتاج، أي رأس المال والعمل. ويكون الزمن في هذه الحالة تعبيراً عن أثر التقدم التقني الذي يجعل بالإمكان الحصول على إنتاج أكبر باستعمال الحجم ذاته من العوامل التقليدية للإنتاج.

يقول الدكتور رضا سعد الله في كتابه: «مفهوم الزمن في الاقتصاد الإسلامي»: قد لا يتفق الجميع على اعتبار الزمن عنصر إنتاج، إلا أنه لا يجادل أحد في وجود تأثير قوي له على النشاط الاقتصادي وعلى القرارات الاقتصادية للأفراد والجماعات. فالنشاط الاقتصادي يتم عبر الزمن، وكل عملية اقتصادية

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تحتل حيّزاً من الزمن وكذلك يحتاج تنظيم العلاقات بين تلك العمليات إلى وقت.

إنّ القرارات الاقتصادية للفترة الحالية تؤثّر على المستقبل وتتأثر بالماضي، بما يجعل الزمن سلسلة مترابطة الحلقات، فمثلاً يؤثر قرار الادّخار للفترة الحالية على الإنتاج والدخل والاستهلاك فيما يلحق من فترات. وكذلك تتأثر القرارات الحالية بالتوقّعات الخاصة بالمستقبل، في حين يستلهم الأفراد والمؤسسات من أحداث الماضي ما يعينهم على استشراف المستقبل وتكوين التوقعات.

وبذلك يظهر أن أهمية الزمن في التحليل الاقتصادي تنبع ليس فقط من وجود بُعد زمني للنشاط الاقتصادي ولكن أيضاً من تعذّر حصر كل ما يهم الاقتصاد داخل فترة زمنية تحليلية واحدة، حيث يستلزم ذلك أن تكون الفترة شديدة الطول بما يفقدها أية أهمية كأداة مفيدة للتحليل الاقتصادي.

وتعتبر نظرية التوازن العام لـ «فالراس» العامل المشترك لجميع الأطروحات النظرية للتيار السائد في علم الاقتصاد الحديث. ومعلوم أن هذه النظرية بنيت أساساً على المنهج السكوني للتحليل.

ويعتبر توسيع هذه النظرية لتأخذ في الاعتبار البعد الزمني بكل آثاره مع الاحتفاظ بقدر كاف من القدرة على تفسير حركة الاقتصاد الواقعي أمراً بالغ التعقيد وشديد الصعوبة.

ومع ذلك، يمكن القول بأن نموذج التوازن عبر الزمن هو الخطوة الأكثر تقدماً نحو صياغة نظرية اقتصادية متكاملة تأخذ الزمن في اعتبارها.

يبد أن معالجة مسألة الزمن في الاقتصاد الوضعي قد تتعارض مع قضية الزمن في المعاملات المالية الإسلامية.

إذ يدخل عنصر الزمن في البيع بتأجيل أحد العوضين أو كليهما. فإن تأجل الثمن فهو بيع النسيئة، وإن تأجّل المبيع فهو بيع السلم، وإن تأخر الثمن والمبيع فهو بيع الدَّين بالدَّين.

يقول د. رضا سعد الله في كتابه السابق: إنّ القول بجواز الزيادة في البيع نظير الأجل، هو الأظهر من أقوال العلماء، وبتحريم الزيادة في القرض لا ينطوي على تصوّر مزدوج للقيمة الاقتصادية للزمن.

ولعل الأرجح أن كلاً من أحكام البيع والقرض لا تتعارض مع وجود قيمة اقتصادية للزمن.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

صحيح أن الزمن بمفرده لا يُنتج ولا يُغلّ ولكنه إذا اقترن بالمال، اكتسب قيمة غير مباشرة. فالذي يتنازل لغيره عن قدر من المال لمدة من الزمن بالبيع أو بالإقراض يتنازل في الوقت ذاته عن أرباح محتملة قد تتحقق باستخدام ذلك القدر من المال في أحد أوجه النشاط الاقتصادي.

وبهذا المعنى، فلا جدال، في جود قيمة اقتصادية للزمن في القرض كما هي موجودة في البيع، كما أشار إلى شيء من ذلك فخر الدين الرازي والكاساني رحمهم الله في عموم أقوالهم بأنّ المعجّل خير من المؤجّل، والعين خير من الدَّين.

بَيْد أنه يجب التنبيه إلى أن الاعتراف بوجود قيمة اقتصادية غير مباشرة للزمن لا يستدعي بالضرورة الإقرار بمشروعية التعويض عنها مادياً في كل الأحوال.

إذ أنّ قيمة الزمن معتبرة في البيع حسب الراجح من أقوال العلماء. أما في القرض فإنّ تحريم الزيادة الذي نصّ عليه الكتاب الحكيم يعني منع التعويض المادي عن قيمة الزمن ومقابلتها بالثواب الذي يحصل عليه المقرض من الله إذا كان عمله خالصاً لوجهه تعالى. وهذا يبيِّن مبرِّر إدخال القرض في باب التبرّعات وليس في باب المعاوضات.

إنّ إهدار القيمة الاقتصادية للزمن في القرض يعني افتراق معاملة الزمن بين القرض والبيع.

وخلاصة القول فإن أحكام البيوع والقرض في الفقه الإسلامي يمكن أن تندرج تحت مفهوم واحد للزمن يعترف بأن للزمن قيمة اقتصادية وإن كانت تقبل الاختلاف في المعاملة لحكمةٍ ومصلحةٍ للناس في العاجل والآجل في الدنيا والآخرة..

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

تنمية الخدمات الصحية

في أوائل الخمسينات، كان العديد من البلدان النامية تركز جهودها على استئصال الأمراض عن طريق حملات جماعية تُشنّ خارج الهيكل الرئيس لخدماتها الصحية.

حيث كانت منظمة الصحّة العالمية تُشدّد على ضرورة تعزيز الخدمات الصحية الأساسية، وذلك لمواجهة المشاكل الأكثر إلحاحاً، التي تؤثر في قطاعات كبيرة من السكان.

وخلال الستينات، قامت بعض البلدان النامية بإدماج برامجها الخاصة في خدماتها الصحية الأساسية.

وقد كان التقدم في تنمية الخدمات الصحية الأساسية ولا سيما الخدمات الصحية الريفية بطيئاً وغير منتظم.

وفي السبعينات أظهرت دراسة مشتركة بين منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) أنه على الرغم مما يبذل من جهود كبيرة، فلم يتم بعد إشباع الحاجات الأساسية لأعداد غفيرة من الناس في جميع أنحاء العالم.

وفي الثمانينات والتسعينات أكّدت عدّة دورات لجمعية الصحة العالمية على إمكانية تطبيق نهج يقوم على أساس:

١ـ التركيز على سكان الريف والفئات المحرومة بدلاً من سكان الحضر.

٢ـ زيادة استخدام الخدمات.

٣ـ الاعتراف بما للإسكان والتغذية والتعليم من أهمية بالنسبة للصحة.

٤ـ الاعتراف بالدور الذي يقوم به المداوون المحليون.

٥ـ تكامل الخدمات بحيث تجمع بين الاستراتيجيات العلاجية والوقائية، في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

في عام ١٩٧٧م، قررت جمعية الصحة العالمية أن يكون الهدف الاجتماعي الرئيس للحكومات ومنظمة الصحة العالمية هو بلوغ جميع مواطين العالم بحلول سنة ألفين (٢٠٠٠م) مستوى صحياً يمكنهم من أن يعيشوا حياة مثمرة اقتصادياً واجتماعياً.

ولتحقيق هذا الهدف قامت وزارات الصحة بما يلي:

(١) استعراض ميزانياتها الصحية.

(٢) إعادة تخصيص الموارد لتقديم رعاية صحية أولية.

(٣) استخدام تحليل الاحتياجات من حيث التكاليف.

(٤) دراسة فائدة البرامج الصحية بالنسبة لتكاليفها.

(٥) تقييم مجموع الاحتياجات المالية.

(٦) البحث عن سبل بديلة لتمويل النظام الصحي.

إن جمع المعطيات اللازمة التي تبيّن حجم الإنفاق الصحي وتوزيعه ومصادره في الوقت الحاضر، ليس عملاً أكاديمياً فحسب.

فهذه المعطيات تتيح الأساس الفعلي اللازم لتخطيط حجم الإنفاق وتوزيعه في القطاع الصحي وكيفية تمويله في المستقبل.

ولذا، فهي تشمل:

(١) العلاقة بين الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية ومستويات الرعاية الأخرى.

(٢) الأولوية الواجب إعطاؤها لبرامج معينة في نطاق الخدمات الصحية، الملاريا أو صحة الأمومة والطفولة.

(٣) الأولوية الواجب إعطاؤها لمختلف طرائق التدخل مثل التطعيم والتثقيف الصحي والتأهيل.

(٤) مستوى التقنية اللازم استخدامها في مختلف أرجاء نظام الرعاية الصحية.

(٥) العلاقة بين الإنفاق على الخدمات الصحية والإنفاق على الأنشطة ذات الصلة بالصحة، مثل الإمداد بالمياه والتغذية.

ومن ثم، فيمكن أن تشتمل أهداف تحقيق الصحة للجميع بحلول سنة (٢٠٠٥م) على ما يلي:

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أ ـ توفير أنواع معينة من التطعيمات لجميع الأطفال.

ب ـ تزويد جميع السكان بالمياه النقية.

ج ـ إتاحة الرعاية الصحية الأولية لجميع السكان.

لقد كانت الخطط لوزارات الصحة، فيما مضى، تشمل عادة القطاع العام فقط، ولم تكن تشمل غالباً الأنشطة المشتركة بين القطاعات وكانت الخطط الصحية تهتم بالجوانب المادية.

وحالياً فإن إيجاد أموال جديدة، وتحسين توزيع الأموال المتاحة، من الاهتمامات الرئيسية لعملية التخطيط الصحي لتحقيق الصحة للجميع بحلول سنة (٢٠٠٥م) في إتاحة الرعاية الصحية للمحرومين منها.

إذ في كثير من البلدان النامية لا يمكن للقطاع العام الحصول على أموال إضافية تكفي للتوسّع في الخدمات الصحية في شكلها الحالي. مما يستدعي ضرورة إعادة تقدير النفقات الكافية للقطاع الصحي بأكمله.

عليه، فينبغي إعداد خطط لإعادة التخصيص، بحيث تتمشى تقديرات التكاليف مع مستوى التمويل المتوقع من وزارة المالية.

حتى وإن اضطرت وزارة الصحة لتعليل طلباتها الخاصة بالتمويل، إذا كان في هذا ما يساعد وزارة المالية على توفير مبالغ إضافية للأنشطة ذات الصلة بالصحة.

إن دراسة مالية القطاع الصحي تستهدف الحصول على معطيات الإنفاق الخاص ومصادر تمويله ثم التوجيه بالإجراءات اللازمة في ضوء تحليلها، أي إعادة توزيع الأموال، وطرق جمع أموال إضافية، ومجالات حصر التكاليف وآليات التمويل الجديدة.

ومن ثم، فمن الضروري أن تسعى البلدان النامية خاصة، إلى توجيه خدماتها الصحية نحو الانتفاع بمواردها بطريقة أكثر كفاءة وعدلاً..

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تنميـــة الصـــادرات

إذا نظرنا إلى مستقبلنا التنموي العام خلال السنوات القادمة، فإننا نجد أن الصناعة تكاد تكون القطاع الاقتصادي الوحيد الذي يمكن أن يشكّل إضافة كبرى للدخل الوطني وتكاد تكون المصدر الرئيس لتنويع هذا الدخل. فالقطاع الوحيد المهيأ لذلك هو قطاع الصناعة.

وغير خافٍ أنه يوجد لدى المملكة مواد خام كثيرة جداً غير البترول وغير الصناعات البتروكيمائية ومشتقّاتها ويوجد لدينا المواد الخام المعدنية الأخرى، وهذه موجبة للتفكير فيها بطريقة أكثر جدّية وذلك لاستغلالها، فهي تساعد فعلاً على إنشاء أنواع كثيرة ومتعددة من الصناعات القابلة للتصدير.

إنَّ نموذج التصنيع السعودي يقترب كثيرا من نموذج الصناعات التصديرية أو ما يسمّى إحلال الواردات Export substitution الذي أخذت به من قبل الدول حديثة التصنيع في آسيا.

وتقوم صناعات التصدير السعودية على فرضية مؤداها أن تصنيع النفط والغاز بدلاً من تصديرهما في شكلهما الخام يؤدّي إلى زيادة قيمة هذه الموارد بالحصول على القيمة المضافة التي كانت تذهب للأجنبي عند قيامه بتصنيع الموارد الطبيعية العربية، علاوة على تحاشي ربط الاقتصاد الوطني بتصدير المواد الأولية وجعله أسير مورد واحد عرضة لتقلّبات سعرية مستمرة.

ونظراً لضيق السوق المحلية وضعف السوق العربية كذلك أمام منتجات هذه الصناعات، فقد قامت على تجاوز الحدود الوطنية، إذ توجهت نحو التصدير إلى الأسواق العالمية وخصوصاً إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وثمّة حجّتان رئيسيتان استند إليهما نموذج التصنيع الموجّه نحو الخارج، أولهما أن إقامة صناعات موجهة للتصدير سوف يجبرها على زيادة مقدرتها التنافسية في السوق العالمية والاستفادة من وفرات الحجم الكبير في تحسين الكفاءة

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الاقتصادية للصناعات التصديرية.

وثانيهما تحسين التوازن الخارجي بالحصول على موارد جديدة من العملة الأجنبية تستخدم حصيلتها في تمويل الورادات.

ويقدِّر بعض الباحثين أن على المملكة العربية السعودية فيما بين عام ٢٠٠٥م و ٢٠١٠م أن تطوّر عدداً من الصناعات التصديرية القادرة على الوفاء بحاجة الواردات من العملة الأجنبية.

أما عن الاتجاهات الجديدة التي تزكّي هذا التوجه التصديري للصناعات السعودية، فتتمثل فيما يلي:

١- الاهتمام المتزايد بالصناعات التصديرية بدلاً من التركيز المفرط على بدائل الواردات.

٢- التحول المستمر نحو الصناعات الثقيلة والأساسية بدلاً من الاكتفاء بالتركيز على الصناعات الخفيفة والاستهلاكية.

٣- إيجاد بنية أساسية لتصدير المنتجات الوطنية والتوسع في نظام الحوافز الموجهة لتنشيط صادرات الصناعة المحلية.

إن ثروتنا المعدنية متوافرة وكذلك ثروتنا البترولية وبالتالي فلنا ميزة إضافية، فالعديد من صناعاتنا قام على مواد خام وقام على ميزات نسبية عالية جداً في السعودية. واستطعنا بالرغم من كل المعوقات وبالرغم من كل التشكيك أن نقيم صناعات متقدمة جداً تنافس. فمن كان يتصوّر أن يأتي اليوم الذي تصل فيه منتجات المملكة من الحديد إلى أمريكا أو منتجات الزهور إلى بولندا أو منتجاتنا البتروكيمائية إلى أكثر من ٧٠ بلداً في العالم، وأن تتجاوز مبيعات الصناعة الوطنية في عام واحد أكثر من ٥٠ بليون ريال سعودي.

في دول شرق آسيا، أصبحت الصناعة تمثل ٣٠٪ من الدخل الوطني لتلك الدول. وفي السعودية أصبحت الصناعة تمثل ١٣٪ بالرغم من كل الدعم الذي قدّم لها. لذا ذكر رجال الصناعة بأن لديهم علامة استفهام. إذن ما هو السبيل لتنمية الاستثمار تنمية الصادرات السعودية.

إنّه خيار التصنيع طويل المدى وينبغي أن نكون صبورين للوصول إلى النتائج المرجوّة منه.

كما أن أحد الأساسيات في خيار التصنيع، إيجاد فرص وظيفية للشباب

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

السعودي سواء على المستوى الفني أو الإداري وتدريبهم تدريباً مناسباً.

لذا أعتقد أنه يلزم النظر إلى مختلف الصناعات وتقييم أمور كثيرة، منها:

أ ـ مدى استعداد الشركات الأجنبية لنقل التقنية.

ب ـ مدى إمكانية السعودة.

ج ـ مدى أهمية صناعة معيّنة من الناحية الاقتصادية أو الاستراتيجية أو الطاقة البشرية.

ختاماً أقول: يبدو أن ثمّة آفاقا مفتوحة أمام الصادرات الصناعية السعودية ليس فقط في الأسواق الأوروبية وإنما في اليابان ودول شرق آسيا حديثة التصنيع. ويتوقّف ذلك على تعزيز القوة التفاوضية للمملكة وتنسيق سياستها الصناعية مع دول مجلس التعاون.

ذلك لأن الصناعة لا مفرّ منها وليس لدينا أيّ خيار إلا خيار الصناعة والتصدير، وذلك إذا أردنا أن يستمرّ الدخل وأن نستطيع استيعاب التزايد الكبير للسكان.

إنَّ المطلوب في المستقبل هو تحقيق تنمية مستدامة متوازنة ومنسجمة مع الحفاظ على البيئة، بحيث تكون الصناعة القطاع القائد لمثل هذه التنمية...

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

تضخم التنمية

يقول ميشيل روكار - رئيس وزراء فرنسا الأسبق، في كتابه «التضخّم في الصميم»: إن مجتمع الاستهلاك هو مجتمع التضخم، وإنّ التضخّم هو سرطان الرأسمالية المعاصرة.

ومعظم الاقتصاديين يربطون ظاهرة التضخم بالرغبة في الاستهلاك، وطلب المزيد من السلع والخدمات نتيجة الارتفاع الذي يحدث في مدخلات العديد من الفئات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تغيير النمط الاستهلاكي لهذه الفئات.

وتواكب - غالباً - ظاهرة التضخّم عدّة اتجاهات تُشكِّل فيما بينها ما اصطلح على تسميته (حلزون التضخّم) ويمكن تلخيصها بالنقاط الرئيسية التالية:

(١) إن الطلب على السلع والخدمات غالباً ما يكون أكثر من العرض عليها.

(٢) نتيجة ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، فإن مؤسسات البيع بأشكالها المختلفة، تسعى إلى أن ترفع أسعار منتجاتها، متوقّعة في ذلك قبول المستهلكين لهذه الارتفاعات.

(٣) نتيجة ارتفاع الأسعار، فإن العمال والموظفين يقومون بالمطالبة برفع أجورهم ورواتبهم بشكل يتناسب ومستوى المعيشة المرتفع.

(٤) نتيجة ارتفاع الأجور والمرتبات، فإن المؤسسات الصناعية والتجارية تقوم برفع أسعار منتجاتها. ثم تبدأ من جديد عملية قلّة العرض - زيادة الأجور، وزيادة الأسعار - بالدوران من جديد، مُشكلة بذلك حلزون التضخم، في الاقتصاد الواقعي المحلي.

ومن المسّلم به، أن فترات التضخم هي أيضاً فترات ارتفاع الأجور، لذلك يقول الاقتصاديون: إن سبب ارتفاع الأسعار يكمن بشكل كبير في ارتفاع الأجور، ويؤكدون على أن ربط الأسعار بالأجور هو البوابة الرئيسة للتضخم.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ومنذ نهاية الخمسينيات استأثرت بنظرية التضخم العلاقة السببية المثلّثة الجوانب التي تربط بين مستوى العمالة ومستوى الأجور ومستوى الأسعار وهذه النظرية تحمل اسم «نظرية فيلبس». وهدف هذه النظرية إثبات فرضية ترابط إحصائي بين تجاوز عتبة قصوى للعمالة وبين ارتفاع الأجور، وأن معدل تطور الأجر النقدي يمكن أن يُفسر مستوى البطالة ومعدل تطورها.

يقول حيدر موسى عبد العظيم في كتابه «الإنسان وفلسفة التنمية»: يدور جدل كلاسيكي بين المحلّلين الاقتصاديين والخبراء الماليّين، حول أسباب التضخم، ويوردون أسباباً متعددة لظاهرة التضخم. بعضهم يعزو التضخم إلى مؤثرات داخلية، وآخرون إلى مؤثرات خارجية، ومعظمهم يقول بالمؤثرات المختلطة من المؤثرات الداخلية والخارجية، لا سيما في الدول النامية المتصلة بالعالم الخارجي.

وهناك اقتصاديون وماليّون يرون أنّ تراكم الديون والاقتراض الخارجي المتزايد يشكّل عاملاً حاسماً من عوامل التضخم المفروض على الدول النامية.

وخروجاً من هذا الجدل، نحاول فيما يلي استعراض أهم الأسباب الرئيسية للتضخم، المتفق على أغلبها:

(١) اختلال التوازن بين التدفقات المالية وبين التدفقات الحقيقية، أي عدم التوازن بين العرض والطلب.

(٢) عدم التوازن بين الاستهلاك والاستثمار.

(٣) ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات.

(٤) إهمال مبدأ الإعتماد على الذات في تأمين الموارد المحلية وتنميتها.

(٥) الإخلال في تحقيق التوازن بين الواردات والنفقات.

إنه ليس من السهل التصدّي لسرطان التضخّم أو التحكّم بشكل جذري بآثاره خاصة في الدول النامية. ولكن لا بدَّ من اتخاذ إجراءات معينة واتباع سياسات مستمرة، لمواجهة التضخم وكبحه والحدّ من آثاره، ومن ذلك:

(١) مراقبة أسعار السلع الضرورية وتحديدها.

(٢) ربط الزيادة في الأجور والرواتب بإنتاجية العمل بصفة أساسية.

(٣) تقليص حجم المستوردات والقروض الخارجية.

(٤) ضغط النفقات غير الإنتاجية، وخلق ميزانية الدولة من العجز.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

(٥) جعل الإنفاق السنوي على البرامج الإنمائية في حدود الإمكانات المتاحة.

وخلاصة القول، فإن التضخم ليس بالظاهرة التي يمكن إيقافها بإجراء سحري واحد، كما أنه من المبالغة التصور أنَّ التضخم من قبيل الأعراض التي لا علاج لها. فالوقائع التاريخية تبيّن أن الحد من وباء التضخم أو القضاء عليه، لا يتمّ عادة في مدة قصيرة. إذ لا بدَّ من القيام بحملة نشيطة وفعّالة تستمر بعض الوقت، حتى يتماثل تدريجياً اقتصاد البلد الذي أبتلي بهذا الداء الوبيل إلى الشفاء..

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

البعد البشري للتنمية ١ ــ ٢

إنّ النقاش الذي يدور حول البعد البشري للتنمية ما هو إلا مرحلة من المراحل التي بدأت في منتصف الستينيات، في محاولة لتوسيع مجال عملية التنمية الشاملة حتى ظهر مفهوم التنمية البشرية المتداول حالياً والذي يغطّي الأبعاد المتعددة لعملية التنمية. أما خلال السنوات الأولى من بدء النقاش في نظريات التنمية، فقد كان يتم التأكيد على أحد العوامل التنموية على حساب العوامل الأخرى.

وحتى مفهوم تنمية الموارد البشرية فقد أصبح اليوم واسعاً معقّداً، برغم أن هذا المفهوم قد تمّ تعريفه في البداية حصراً في عرض العمالة أو توفير القوى العاملة المدرّبة. ثم بدأ توسيع هذا المفهوم تدريجياً إلا أنه ظلّ لفترة طويلة يعتبر البشر بمثابة موارد وبذلك أصبح جزءاً لا يتجزأ من النظرية والتنمية الاقتصادية.

وبهذا المعنى فإنّ الموارد البشرية تزداد عن طريق الاستثمار الإنساني المادي، ويتركز الاستثمار الإنساني أساساً في التعليم والتدريب، إلا أنه يشمل التنمية الصحية والتغذية. ويعني هذا أن تخصيص الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية يتحدد بالمعدل الهامشي لعائد الاستثمار. ومن هنا، لا يمكن تبرير الاستثمار في الموارد البشرية إذا كان مردوده الهامشي لا يقل عما يمكن تحقيقه في مجالات أخرى للاستثمار.

وقد أعطى نموذج هارود ـ دومار الذي ذاع صيته خلال الستينيات وخاصة في الدول حديثة الاستقلال دوراً مميّزاً بل دوراً حاسماً للاستثمار المادي في عملية الإسراع بالتنمية الاقتصادية. إذ أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على عاملين فقط هما: معدل الاستثمار ونسبة رأس المال إلى الناتج، بل إن التركيز كان على العامل الأول وليس على العامل الثاني، والذي كان يعني ضمناً أهمية تنمية الموارد البشرية.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إلا أن التجربة الفعلية لبلدان عديدة أظهرت أن رفع معدلات الاستثمار، لا يمكن له وحده التغلّب على مشكلات التنمية، حتى وإن تمَّ اختزالها في عملية النمو الاقتصادي، وأنّ الاستثمار المادي ليس كافياً في حدّ ذاته لإحداث التنمية وإن ظلّ شرطاً ضرورياً من شروطها.

وهكذا تحوّل فكر التنمية من الإهتمام بالاستثمار الرأسمالي وإنتاج السلع إلى الاهتمام برفع قدرات البشر وما يمكن أن تولّده هذه القدرات. وبرغم أن رفع قدرات البشر وتحسين إنتاجية العمال يتضمن مجالات الصحة والتغذية، إلا أنه يركّز أساساً على مجال التعليم، وخاصة في مجال البحوث النظرية والتجريبية.

والواقع، أنّ التأكيد الحالي على إسهام التربية أو الاستثمار في العنصر البشري في دفع عجلة النمو الاقتصادي لم يكن جديداً كلياً. بل إن هناك دراسات كثيرة ومتنوّعة، ترجع إلى آدم سميث وسونو ودينسون وشولتز وغيرهم، تؤكّد على أهمية التعليم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وغالباً ما يتمّ الاستشهاد بتجربة دول النمور الأربعة الآسيوية وخاصة كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان كدليل على الأهمية الكبيرة لإسهام تنمية الموارد البشرية في إحداث النمو الاقتصادي المتسارع، بل والتنمية الشاملة.

بَيْدَ أن مفهوم تنمية الموارد البشرية قد أثار اعتراضات من عدد كبير من الباحثين، يقول د. محمد العوض جلال الدين في كتابه «خيارات الاستثمار في التعليم»: إنه ليس مقبولاً أن يعتبر الإنسان على نفس مستوى الموارد المجتمعة الأخرى مثل الموارد الطبيعية ورأس المال المادي والمالي، كما لا يصح تنميته باعتباره مورداً اقتصادياً في عملية إنتاج السلع والخدمات فقط، كما لا ينبغي اختزال التنمية في مفهوم الإنسان الاقتصادي منتجاً ومستهلكاً.

ويقول د. حامد عمار في بحثه «العوامل الاجتماعية في التنمية البشرية»، المقدم لندوة تنمية الموارد البشرية الكويت، ١٩٨٩م: إن النظر إلى التربية من حيث هي عملية استثمار يتحوّل فيها الإنسان إلى عنصر من عناصر الاستثمار مثل المعادن والآلات، من شأنه أن يحوّل البشر إلى مدخلات ومخرجات وبذلك يجرّدهم من صفتهم الإنسانية.

من خلال ما سبق، يتّضح أن مفهوم تنمية الموارد البشرية هو مفهوم اقتصادي في المقام الأول، وقابل للحسابات الاقتصادية، حيث يمكن قياس عائد

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

للاستثمار في تنمية البشر مقارنة بعائد الاستثمار في إنتاج السلع وفي البنية الأساسية، الأمر الذي يساعد في تخصيص وتوزيع الموارد.

وبهذا المفهوم، فإن تنمية الإنسان كمورد، مطلوبة إلى الحد الذي يمكّن من تطوير إنتاجية العمل وتعظيم إنتاج السلع والخدمات.

ويعتبر بروز مفهوم الموارد البشرية تقدماً مهماً حيث زاد الاهتمام بتنمية رأس المال البشري بعد أن كانت مشكلات الادخار والاستثمار هي التي تستحوذ على معظم اهتمام الاقتصاديين. غير أن زيادة الاستثمار في البشر ظلّت تمليه اعتبارات المردودية الاقتصادية.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

البعد البشري للتنمية ٢ ــ ٢

يبدي تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ١٩٩٠م، اعتراضات على المدخل التقليدي في تنمية الموارد البشرية، حيث يؤكد على أن نمو الناتج الوطني الإجمالي إن كان ضرورياً إلا أنه ليس كافياً في حد ذاته لإحداث التنمية البشرية، فبعض المجتمعات التي شهدت سرعة في نمو ناتجها أو ارتفاع دخل الفرد فيها ما زالت تفتقر إلى التقدم البشري.

ومن الواضح، أن جميع الاعتراضات الواردة لها ما يبرِّرها حيث إن مفهوم الموارد الذي يؤدي إلى تخصيص الموارد، بحيث يجعل معدلات مردود الاستثمار متساوية في جميع المجالات بما في ذلك التعليم والصحة، من شأنه أن يعطي أولوية متأخرة للاهتمام ببعض الفئات التي يقلّ عائدها الاقتصادي.

ومن هنا حاول بعض الباحثين التمييز بين مفهومي تنمية الموارد البشرية ومفهوم التنمية البشرية. يقول د. إسماعيل صبري عبد الله: إن الإنسان هو صانع التنمية، ويتعين أن يكون المستفيد الأول منها، فالشق الأول صانع التنمية يضع الموضوع تحت عنوان «تنمية الموارد البشرية»، أما الشق الثاني استفادة الإنسان من التنمية فيضع الموضوع تحت عنوان «التنمية البشرية».

والذين يستخدمون مفهوم «التنمية البشرية» بهذا المعنى الأخير، غالباً ما يركزون على مناهج الرفاهية البشرية التي تنظر إلى الناس منتفعين في عملية التنمية أكثر من كونهم مشاركين فيها، كما أن هذه المناهج تهتم بسياسات التوزيع أكثر مما تهتم بهياكل الإنتاج. وحينما يتمّ التركيز على منهج الاحتياجات الأساسية غالباً ما يتمّ التركيز على مجموعة من السلع والخدمات التي تحتاجها الفئات السكّانية الأكثر حرماناً من الغذاء والكساء والمأوى.

إنّ مفهوم الموارد البشرية بدأ في الأدبيات كمفهوم ضيّق يمكن اعتباره مفهوماً اقتصادياً، يُعنى بإعداد البشر أو بتخصصات معينة لمقابلة الإنتاج الاقتصادي. كما

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أنه يعتبر مفهوماً قابلاً للحسابات الاقتصادية بحيث يمكن مقارنة عائد الاستثمار في العنصر البشري بعائد الاستثمار في مجالات السلع والإنتاج.

وعلى العموم، وبغض النظر، عن اختلاف المفاهيم والتعريفات بين الباحثين والمنظمات الدولية، إلا أن هناك اتجاهاً واضحاً لتوسيع المفهوم دون التركيز المخلّ على جوانب دون أخرى، كالتركيز على الجانب الاقتصادي، لوحده أو جانب التنمية البشرية فقط. ومع ذلك، أصبح الاتجاه الغالب في السنوات الأخيرة، هو استخدام مفهوم التنمية البشرية بدلاً من مفهوم تنمية الموارد البشرية، على أن يتضمّن المفهوم الأول مدخلاً متوازناً للتنمية متضمناً الأبعاد المختلفة لعملية التنمية بحثاً عن جذورها الداخلية، بدلاً من الاعتماد على مداخله التقليدية.

ويتضمّن تقرير التنمية البشرية الصادر من الأمم المتحدة لعام ١٩٩٠م، تعريفاً للتنمية البشرية، يجمع بين إنتاج السلع وتوزيعها، بين توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها. وكذلك يركّز التقرير على زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس.

إنّ التنمية البشرية معنيّة بجانبين متكاملين الأول منهما يشمل تشكيل القدرات البشرية: مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة. والثاني هو الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة في مجالات العمل، كما في المجالات المتعلقة بنظم القيم، واتّخاذ القرارات، والتمتّع بأوقات الفراغ والمشاركة في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية.

لذا، حاول التقرير الثاني للتنمية البشرية لعام ١٩٩١م، الصادر عن الأمم المتحدة، أن يطوّر من مفهوم التنمية البشرية، كما ورد في التقرير الأول على النحو التالي: ينبغي أن يكون الناس في مركز التنمية البشرية كما يتعيّن نسج التنمية حول الناس، وليس نسج الناس حول التنمية، وينبغي أن تكون التنمية للناس وبواسطتهم ومن أجلهم.

إنّ تنمية البشر تتطلب من كل مجتمع أن يستثمر في التعليم والصحة والتغذية والمستوى الاجتماعي للناس مما سيكون له دور متزايد الأهمية في تحقيق النجاح الاقتصادي.

وهكذا، يبدو واضحاً أن التنمية البشرية بحسب ما ورد في التقرير الأول وتمّ التأكيد عليه وتطويره في التقرير الثاني، تجمع بين إنتاج السلع وتوزيعها، وبين

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها.

أما تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٢م، فقد أكّد على مفهوم التنمية البشرية الوارد في التقريرين السابقين مع إعطاء المزيد من الشرح والتبرير الأخذ بهذا المفهوم.

إنّ تحقيق التنمية البشرية لا يعني فقط الجيل الحالي، بل يتعيّن أن يكون أيضاً للأجيال القادمة. مما يعني أن على هذه التنمية أن تكون قادرة على الاستمرار..

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ديــون التنميــة

يعيش عالم اليوم ظلماً اقتصادياً متعدد الأشكال والألوان، حيث إن ٧٥٪ من دخل العالم تتركز في يد ١/ ٤ سكان العالم، في حين يتبقى ٢٥٪ فقط لبقية دول العالم الفقير.

إنّ الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه بعض الدول الإسلامية، لم يتبعه استقلال اقتصادي بل اتّسمت معظم العلاقات الاقتصادية الدولية بالتبعية بين دول المركز ممثلة في الدول المتقدمة، ودول المحيط ممثلة في الدول النامية، وتشكل الدول الإسلامية الجزء الرئيس من الدول النامية، في إطار ما عرف بالعلاقة بين الجنوب الفقير والشمال الغني.

وتعتبر مشكلة الديون من أخطر مشكلات العالم المعاصر، فقد بلغت هذه الديون ١,٤ تريليون دولار حسب ما أعلن في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن.

ويتخوّف كثير من المراقبين أن تكون الديون الرهيبة على العالم الثالث سلاحاً لاستعمار جديد فالتاريخ يعيد نفسه من جديد.

وقد شبّهت شريل بيبار مشكلة الديون بنظام العبودية، حيث قالت: إن بالإمكان مقارنة نظام الديون العالمي، بنظام العبودية. إذ لا يستطيع العامل في النظام العبودي أن يترك العمل لدى رب عمله، لأن هذا الأخير يؤمّن له السلفات الضرورية لشراء بضائع باهظة الثمن من مخزن الشركة لتكملة أجوره الزهيدة. وهدف رب العمل ـ الدائن التاجر هنا، ليس استرداد الدَّين مرة واحدة ولا تجويع العامل، إنما إبقاء العامل مرتبطاً به بصورة دائمة عبر ديونه.

إنّ هذا النظام العبودي نفسه، يسود على المستوى الدولي، فالبلدان المستقلة حديثاً، نجد أن ديونها وعجزها الدائم عن تمويل حاجاتها الراهنة تجعلها مرتبطة إلى الدائنين برباط صارم.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وإذا ظلّت هذه البلدان النامية ضمن هذا النظام فإنها محكومة بالتخلّف الدائم، وبتنمية صادراتها لخدمة المشروعات المتعددة القوميات، وعلى حساب التنمية لتأمين حاجات شعوبها.

وحقيقة الأمر فإن هناك عدداً كبيراً متشابكاً من العوامل التي أدّت إلى هذه الديون الرهيبة على الدول النامية، منها: هروب رؤوس الأموال للخارج وانخفاض صادرات الدول النامية، والتسلّح والانفاق الضخم على الأغراض العسكرية، والاقتراض غير الرشيد.

إذ يعد هروب رأس المال على نطاق واسع عاملاً مهماً من العوامل التي أسهمت في زيادة حدة أزمة الديون في العالم الإسلامي. إن كميات كبيرة من أموال العالم الإسلامي تستثمر في العالم المتقدم، وتقدّر بما لا يقل عن ٧٠٠ مليار دولار.

ولذا، وصف فيلي برانت التدفق السنوي للأموال من البلدان المدينة (النامية) إلى البلدان الدائنة (المتقدمة) بقوله: إنها بمثابة نقل دم عكسية من المريض إلى الطبيب.

وتذكر بعض الدراسات أن أكثر من ٩٥٪ من الحروب والصراعات مسرحها العالم الثالث.

كما أشار تقرير التنمية في العالم أنّ الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي بلغ أعلى معدّلاته في العالم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أي في العالم الإسلامي.

ومن المفارقات المؤلمة أنّ ثمن صاروخ واحد عابر للقارات يمكن أن يزوّد ٥٠ مليون طفل يتضوّرون جوعاً في أفريقيا وآسيا وأمريكا بالغذاء، وتشيّد ٦٥ ألف مركز طبي، و٣٤ ألف مدرسة ابتدائية. وثمن غواصة ذرية تشيد ٤٠ ألف مسكن شعبي، وثمن طائرة قاذفة نووية يمكن أن يقيم ٧٥ مستشفى سعة الواحد منها مائة سرير.

وفي المقابل فإن العالم ينفق على التسلّح مبلغ أكثر من ٤٠٠ مليون دولار كل ٢٤ ساعة، والعجيب المؤسف أن ثلاثة أرباع هذه الأسلحة تشتريها دول العالم الثالث.

أما الإقتراض غير الرشيد فقد أدّى بالمستدينين إلى استخدام الأموال بتهور

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

شديد، والأسوأ أن تستقرض الدولة الأموال لتودعها في مصارف سويسرا أو غيرها ويُحرم الشعب من خيراتها. يقول برنارد لويس: إنّ الشيء الذي لم يتغيّر خلال قرن من الزمن، رغم كل التغيرات التي حصلت هو جهل المستدينين جشع الدائنين.

وقد نتج عن هذه الديون الرهيبة آثار خطيرة على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وكذا على الاستقلال الاقتصادي، من حيث تزايد أعباء خدمة الديون الأجنبية على فاعلية نقل الموارد الحقيقية للبلاد النامية، وإضعاف القدرة على الاستيراد، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم، وإضعاف معدل الادّخار المحلي، وخضوع البلدان النامية لتوجيهات المنظمات الدولية وتوجّهاتها.

يقول عبد سعيد عبد إسماعيل في كتابه «أزمة المديونية الأجنبية في العالم الإسلامي»: إن استمرار ظاهرة المديونية سيؤثر عكسياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدى الطويل لهذه الدول (النامية)، باعتبار أنّ هذا العجز يشكّل نزيفاً مستمراً في إمكانات الدول النامية وقدراتها المادية.

وعلى الرغم من المقترحات الدولية والإقليمية والمبادرات الحكومية والحلول الاقتصادية إلا أن علاج ظاهرة الديون في العالم الإسلامي يبدو أنه أصعب مما يعتقد.

بَيْدَ أن العالم الإسلامي لو طبّق قواعد الاقتصاد الإسلامي وأحكامه في جميع تعاملاته الاقتصادية الداخلية والخارجية، فإنه لا يحتاج إن شاء الله ـ إلى قروض ربوية، ولا معونات مشروطة بشروط مجحفة، ولا مزيد من الضرائب ولن تصل ديونه ـ إن وجدت أصلاً ـ إلى هذه الأرقام الفلكية..

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

التنميــة الاقتصاديــة

إنّ ما يسمّى سياسة النمو هو سياسة غايتها تشغيل الآلة، حتى ولو كانت آلة بلا فائدة أو ضارة و مميتة. إنّ هناك مبدأً واحداً غير معترف به ـ على حد زعم المفكّر الفرنسي روجيه غارودي ـ: فكل ما هو تقني ممكن، هو ضروري ومرغوب فيه: صنع قنابل ذرية، السفر إلى القمر، تدمير المستقبل بالنفايات الإشعاعية النشاط في المولدات النووية.

إذن: نموّ لماذا؟ ونموّ لمنْ؟!.. إنه نموّ ـ كما يقول بعض المفكرين ـ من أجل إرباح بعض الأفراد بالتلاعب بالجميع وبتكييفهم.

ومن ثمّ، فليس صحيح أن النمو الاقتصادي يسمح بتجاوز الأزمات، فهو يحدثها، إنه يقود إلى توزيع الامتيازات بشكل متفاوت.

وليس صحيح كذلك أن بالإمكان وقف النمو في حين لا يملك مليارات البشر في العالم الثالث وملايين البشر في البلدان الغنية أية وسائل حياة إنسانية.

ليس الأمر وقف النمو، بل توجيهه لخدمة الإنسان.

لقد أوجدت السوق الاقتصادية الحرة الغاب الحيواني من جديد. وفي هذا الغاب يفترس الأقوياء الضعفاء، فالمنشآت الكبرى تسحق الصغرى، والعمالقة الضواري في المجتمعات المتعددة الجنسية يستولون على العالم ويفلتون من كل رقابة من الشعوب.

وفي مثل هذا العالم، ثلاثة مليارات من البشر مُستَغلّون، وملياران منهم جائعون.

وتلعب الدعاية والإعلان دوراً رئيساً كطقسٍ جنونيّ في ديانة النمو الاقتصادي. فهو طقس مكلّف ٢٠ مليار دولار سنوياً، وهو خصوصاً طقس مبذّر، فهذه الدعاية تلعب دوراً مخرّباً بالنسبة للبيئة والبشر كذلك، كما تلعب الدعاية، بسبب من طابعها التنويمي دوراً أكبر في تبليه الإنسان وتكييفه.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إنّ الدعاية تشكل عدواناً دائماً على الإنسان الذي تخضعه لقصف من الأنباء الكاذبة وتثير فيه شهوات وهمية غير محدودة، سواء بشكل مباشر كالإعلان بالنيون وكتكييف السلع ومستهلكيها، أو بشكل غير مباشر في الفيلم، أو الرواية أو الإذاعة المتلفزة، حين تقدم نماذج من السلوك المترف السهل الذي يُقاد المشاهد، على نحو خفي إلى تقليده أو الحصول عليه بكل وسيلة، حتى ولو بالجريمة.

في هذا العالم الاستهلاكي ـ كما يقول إدغار موران ـ لا يُقاد مجتمعنا بعقلانية اقتصادية وإنما يُقاد مدفوعاً بجدلية الحاجات التائهة والقوى العمياء.

إنّ مجتمع النمو هو مجتمع جرائمي، ويؤكد هذا نادي روما حيث يشير إلى أن باستطاعتنا أن نعزو إلى النمو انحرافات اجتماعية من مثل إدمان المخدرات السامة، وازدياد نسبة الإجرام وخطف الطائرات، والمذابح ونُذُر حرب عالمية ثالثة، والسلب بالقوة، والابتزاز.

إننا لم نقدّم حتى الآن إلا أمثلة مميّزة عن النمو الوحشي، أي نموّ مجتمعات تتطور بشكل فوضوي، محتقرة البيئة والبشر ومستقبلهم، من غير أية رؤية متكاملة للحفاظ على الكرة الأرضية وسعادة البشر، ومتنامية سرطانياً وفق شهوة الربح أو إرادة القوة لدى الأقوى.

هذه الإثارة التي هي اليوم روح مجتمع النمو الأعمى الغربي، قد قلبت في نهاية القرن الماضي نظام مجتمعات العوز الذي ساد قروناً عديدة. فليست القضية اليوم أن ننتج لنستطيع إشباع حاجاتنا، بل إنهم على العكس يقنعوننا بأن نستهلك ونبذّر حتى نستطيع أن ننتج، وكل شيء يجري كما لو كنا خاضعين لآلة تُنتج البضائع وتُوجد أسواقاً وتكيّف المستهلكين، لإشباع حاجات هذه الآلة الكلية، قبل كل شيء.

إنّ هناك استمرارية كاملة بين قانون مجتمعات النمو وقانون الجريمة، يقول وزير فرنسي سابق إنّ المخدّر هو داء المجتمعات الاستهلاكية ذات النظام الليبرالي.

إنّ النمو هو أساساً نموّ العدوانية ضد البيئة وضد الإنسان. والحق أن هناك أمراضاً أخرى سُمّيت بـ «أمراض المدنية» سببّها مجموع طرائق العيش في مجتمعاتنا.

يؤكّد نادي روما في تقاريره أنه إذا لم نتّخذ أيّ تدبير مباشر لتغيير الطراز الحالي للنموّ في البلدان المتطوّرة، فسيكون هناك ٥٠٠ مليون وفاة بالجوع في آسيا.

إنّ الإنسان الإحصائي لا يوجد في أيّ مكان والمشكلة أن الأوروبي الذي

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يستهلك ٥٠٠ ضعف من الطاقة والموارد الطبيعية، يكون بالتالي أكثر تلويثاً بـ ٥٠٠ ضعف من الأفريقي.

إن الإيديولوجيات التبريرية للنمو تصطدم بتناقض الوقائع الأكثر بداهة في قلب البلدان المصنّعة ذاتها.

فليست القضية هي قضية الماضي فحسب، قضية مطلع القرن التاسع عشر حين رسم كارل ماركس لوحة «رقصات رأس المال الصاخبة»، ساحباً تحت «دبّابة النمو» الأولاد والنساء كيدٍ عاملةٍ رخيصة.

بل وقضية الحاضر أيضاً، قضية القرن الحادي والعشرين، حيث المجتمع الجرائمي المنظّم، ففي حين كان الإجرام التقليدي مرتبطاً بالفقر: فقد كان ثمة علاقات وثيقة بين البؤس وإدمان الكحول والسلّ والبغاء والسرقة والاستعطاء والتشرّد.

أصبح الإجرام له أشكال جديدة، إجرام منظّم إجرام بـ «ياقة بيضاء»، عنف مجاني، مرتبطة بالنمو، وليس بالعوز.

إنّ التبرير الأكثر رواجاً للنمو، في نظر الاقتصاديين هو أن ديناميكيته ذاتها ستسمح بامتصاص «جيوب البؤس»، بفضل المبدأ الذي ينص على أنّ حصة كل شخص تكبر بقدر ما يكون قالب الحلوى كبيراً. والتجربة التاريخية ترينا اليوم أن الأمر ليس كذلك، فإن طراز النمو لا يقودنا فحسب إلى انتحار بطيء للأرض وسكانها، بل إن الفجوة بين البلدان المصنّعة والبلدان النامية تتّسع ولا تكف عن التفاقم.

لقد كان منظّرو «الاقتصاد الحر» وخاصة آدم سميث ينطلقون من فرضية: إذا لاحق كل فرد مصلحته الخاصة، فإن المصلحة الجماعية تكون مضمونة، كما لو أنّ «يداً غير مرئية» توجّه نحو الصالح المشترك. وقد أنكرت التجربة التاريخية هذه الفرضية. وتبدّت السوق المصدر الأول لانسلاب الإنسان وارتهانه.

ختاماً أقول: إذا كان الاقتصاديون قد فشلوا في تبرير قضاياهم، وتشخيص مشاكلهم فإننا نتطلع إلى علمائنا ومفكرين الاجتماعيين والتربويين ـ بصفة خاصة ـ، من أجل القيام بمهمة التشخيص الدقيق للداء، والتوصيف السليم للدواء.

فما أحوجنا إلى ذلك، في زمننا هذا المتأزم سياسياً واجتماعياً وفكرياً واقتصادياً..

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

التنميـــة البيئيـــة

ظهر في السنين الأخيرة أن التنمية التي حدثت في الدول المتقدمة والدول النامية أحدثت تغييرات عميقة في البيئة فخرّبتها وأحدثت فجوات عديدة في هذه التنمية، كان بالإمكان تجنّبها، ولقد حاول الكثير معالجتها، ولكن أجمعوا على أنّ المعالجة الفعّالة تكون عن طريق الوقاية.

ومن هنا، كانت أهمية إدخال الاعتبار البيئي جزءاً لا ينفصل عن عمليات التنمية، إذ أنّ عملية حماية البيئة لم تعد قضية أخلاقية فقط، بل أصبحت شرطاً يتوقّف عليه بقاء المجتمع وتطوّر الإنتاج واستمراريته، وأنّ الحفاظ على سلامة البيئة ينبغي أن يتضمّن عملية التنمية، بما يضمن تطوير أساليب الإنتاج دون تدمير للبيئة.

فالتنمية البيئية حسب تعبير منظمة البيئة العالمية، هي التي تدخل مفهوم البيئة، وتسعى إلى أن تكون التنمية غير مخرّبة ولا ملوّثة.

وفي هذا العصر، دأب العلماء على استغلال موارد الطبيعة إلى أقصى حد ممكن لمصلحة الأمة وزيادة رفاهية أفراد المجتمع، وتمخّضت النهضة العلمية عن ميلاد فرع جديد من فروع اقتصاديات البيئة هو فرع تلوّث البيئة، وعرفت التنمية تنمية جديدة هي التنمية البيئية.

فالتنمية البيئية تُعنى بإيجاد الإنسان السليم القادر على العيش الإنساني بكفاءة، وفي محيط سليم يحفظ لجيله وللأجيال القادمة متطلباتهم الأساسية.

ولذا، ينبغي أن تُبنى التنمية البيئية على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والبيئية والإنسانية، وعلى تحويل المفهوم الضيّق للبيئة المرتكز على منع وتخفيف التلوّث إلى المفهوم الشامل للبيئة بجميع مقوماتها وجوانبها وأشكالها.

وقد أقرّ مؤتمر القمة العربي المنعقد في الأردن، العناصر الأساسية للتنمية في الوطن العربي، والتي تتفق إلى حد كبير مع الرؤية الجديدة للتنمية:

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أ ـ الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية.

ب ـ الاعتماد على الذات.

ج ـ توفير الاحتياجات الأساسية.

د ـ المشاركة.

هـ ـ الاعتماد الجماعي على الذات.

و ـ التنمية البيئية.

والتنمية البيئية سياسة تُعنى بتحقيق التناسق بين الإنسان والبيئة، حيث تُصان البيئة الطبيعية، إذ تبيّن أن النشاط الإنتاجي في دول العالم الثالث وفقاً لنمط الإنتاج الغربي يخرّب البيئة، ويستنزف مواردها الطبيعية والبشرية.

لذلك، أصبحت التنمية البيئية عنصراً مهمّاً في استراتيجية التنمية، يبرز في الاستخدام الرشيد للموارد، وذلك بالتخلّي عن تلقائية السوق، وعامل تعظيم الربح الفردي وحسن توزيع الأنشطة الاقتصادية على مختلف أجزائه، وكذا التخلّي عن الاستهلاك المادي المسرف، وكل ما يؤدي إلى عدم المحافظة على البيئة الحضارية للجنس البشري.

إذن، لا بد من التوازن بين أهداف التنمية وسلامة البيئة..

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

التنمية الاقتصادية البيئية

المفهوم السائد للتنمية هو التنمية الاقتصادية الاجتماعية أي التنمية الاقتصادية ذات البُعد الاجتماعي. أما المفهوم الأخير للتنمية الذي بدأ يفرض نفسه والموازي للمفهوم السابق فنطلق عليه التنمية الاقتصادية البيئية أي التنمية الاقتصادية ذات البُعد البيئي والتي تستند إلى مفهوم التنمية المستديمة.

إنّ مفهوم التنمية الاقتصادية ـ البيئية مرتبط بالرفاه الاجتماعي وبرفع مستوى المعيشة وذلك من خلال مستوى مرتفع وحاجات نوعية أساسية للإنسان في المدى البعيد.

ولا شك أنّ هناك اتفاقاً عاماً على المستوى النظري وفي مختلف دول العالم حول الحاجة إلى ضرورة الربط بين السياسات التنموية والبيئية إلا أنه لا يزال هناك فجوة كبيرة بين التنظير وبين الممارسة العملية.

لقد كانت الاهتمامات تنصّب سابقاً على آثار التنمية في البيئة، واليوم الحاجة ماسّة لفهم الطرائق التي يمكن للتدهور البيئي أن يقود إلى وقف التنمية.

إنّ ما يشغل القادة والساسة ورجال العلم والفكر هو كيفية تحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوّث والأضرار البيئية. وهذا يتطلّب وضع الاعتبارات البيئية وإدارة الموارد الطبيعية ضمن سياسات وخطط التنمية، بحيث يكون التخطيط للتنمية والتخطيط البيئي عملية واحدة ويكون الاهتمام منصباً على نوعية الحياة ونوعية الرفاه.

ويشكّل النمو الاقتصادي هدفاً من أهداف السياسات الاقتصادية في جميع دول العالم. لكن ما هو تأثير هذا النمو على البيئة وعلى الموارد الطبيعية وعلى مستقبل التنمية الاقتصادية؟ وما هي العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي وبين البيئة؟.

إنّ التدمير الحاصل في البيئة لم يعد يسمح بالنظر إلى مشكلات البيئة على

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

أنها مشكلات جانبية للنشاط الاقتصادي، إذ بدأ التركيز على مستوى الأداء الاقتصادي في الأجل الطويل على التنمية ذات البُعد البيئي، وصار الهدف هو النمو الاقتصادي النوعي وليس الكمّي فقط.

لقد أفرزت المستجدّات البيئية في العقود الأخيرة إلى الوجود فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية هو علم اقتصاد البيئة.

ولذا، ارتبطت قضايا البيئة والتنمية بعضها ببعض كما تتّسم العلاقة بينهما بالتكامل والاعتماد المتبادل، حيث يصعب النظر إلى التنمية وحماية البيئة على أنهما تحديان منفصلان، ويتعذّر استمرار التنمية على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة. كما أنه لا يمكن حماية البيئة عندما تهمل التنمية تكلفة الأضرار البيئية.

وإذا ما قام النمو الاقتصادي على حساب التدهور المستمر في الموارد وأوضاع البيئة، فإنّ نوعية الحياة ورفاهية المواطن، كهدف أساس في التنمية تقع في محيط التأثير السلبي، لأن عدم الاهتمام بالبيئة يؤدي إلى تدهور المصادر الحيوية التي تعمل لصالح الحياة.

وقد سجّل العقد الماضي اهتماماً دولياً بشؤون البيئة وحمايتها وخاصة في السنوات الأخيرة حيث جاءت قضايا إدارة البيئة وحمايتها وتنميتها من الأولويات في سياسات كثير من الدول ومجالات تعاونها..

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

التنميـــة المستديمـــة

المفهوم ـ الخصائص ـ الأهداف

بالرغم من وجود تعريفات متعددة لمفهوم التنمية المستديمة، إلا أنّ هناك إجماعاً عاماً على أنّ التنمية المستديمة تتضمن:

أ ـ الوفاء بحاجات الحاضر، دون الحدّ من قدرات أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.

ب ـ الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية الأكثر فعالية اقتصادياً في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة، دون إهمال التعامل مع المشكلات البيئية المباشرة.

ج ـ الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.

إنّ تطبيق التنمية المستديمة يتطلب أخذ الاعتبارات البيئية والاقتصادية في الحسبان. . كما أن التخطيط لهذا النوع من التنمية ينبغي أن يشمل التمويل ودراسة التقنية الملائمة للبيئة، وتقويم المخاطر، وأخيراً الوقاية من التلوّث.

إنّ التنمية المستديمة ترتكز على حقيقة مهمة هي أنّ الاهتمام بالبيئة هو الأساس للتنمية الاقتصادية ذلك أن الموارد الطبيعية الموجودة في هذا الكون، من تربة ومعادن وغابات وبحار وغيرها، هي أساس لكل نشاط صناعي أو زراعي.

وتبرز أهم سياسات التنمية المستديمة، من حيث:

أ ـ تنشيط النمو الاقتصادي وتغيير نوعيته.

ب ـ معالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان الأساسية.

ج ـ التعامل مع مشكلات النمو السكّاني بشكل إيجابي.

د ـ إعادة توجيه التقنيات ومعالجة مخاطرها.

هـ ـ ربط البيئة بالاقتصاد في خطط الدولة.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

إنّ التنمية المستديمة هي تلك التي تحقّق إشباع الحاجات الحاضرة دون تدمير أو تشويه لقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق إشباع حاجاتها.

وتبرز خصائص التنمية المستديمة من خلال كونها:

١- تنمية يُعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، إذ هي تنمية طويلة الأجل، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلة.

٢- تنمية تُراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.

٣- تنمية تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول.

٤- تنمية تُراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية.

٥- تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي أو تلويثها.

٦- تنمية متكاملة، يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته من أولى أهدافها.

٧- تنمية تُراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع.

٨- تنمية لا تقوم على الفساد والإفساد، إذ تراعي المحافظة على التنوّع الوراثي للكائنات الحيّة النباتية والحيوانية.

٩- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التقني.

١٠- تنمية تتّسم بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل.

إنّ الاستدامة مبدأ يقول إنّ النمو الاقتصادي والتطوّر، لا بد أن يقوما ويحافظ عليهما ضمن الحدود البيئية.

إن السعي نحو التنمية المستديمة يتطلّب:

أ - نظاماً سياسياً يؤمّن المشاركة الفعّالة للمواطنين في صنع القرار.

ب - نظاماً اقتصادياً قادراً على إحداث فوائض، ومعرفة فنية قائمة على أسس الاعتماد الذاتي والاستدامة.

ج - نظاماً اجتماعياً يقدّم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة.

٤- نظاماً إنتاجياً يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية.

٥- نظاماً تقنياً يبحث باستمرار عن حلول جديدة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٦ـ نظاماً إدارياً مرناً يملك القدرة على التصحيح الذاتي.

٧ـ نظاماً دولياً يرعى الأنماط المستديمة للتجارة والتمويل.

هذه المتطلبات هي أقرب ما تكون إلى طبيعة الأهداف التي ينبغي أن تكون أساس التنمية.

إنّ التنمية المستديمة ينبغي أن تتوجّه نحو معالجة مشكلات العدد الكبير من الناس الذين يعيشون في فقر مطلق، أي أولئك الناس غير القادرين على تأمين حاجاتهم الأساسية. فالفقر يضعف من إمكانات الناس في استخدام الموارد بأسلوب مستديم، ويشدّد الضغط على البيئة. ومعظم هذا الفقر المطلق موجود في البلدان النامية..

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

التنميـــة السكّانيـــة

بحلول أعوام الثمانينات كان راسمو السياسات في حالة من عدم اليقين. فهل النمو السكّاني أمر جيد أم سيء؟ وهل له تأثير أصلاً؟ وهل الإنفاق على برامج تنظيم الأسرة يؤدي إلى تنمية اقتصادية أسرع؟ هذا الشك أدّى إلى محاولات منظّمة لتقييم معلوماتنا، بما في ذلك المعلومات الخاصة بالمشاريع الكبيرة التي يقوم بها البنك الدولي.

وفي أواسط الثمانينات كشفت هذه التقييمات عن درجة مثيرة من الإتفاق بين الاقتصاديين. فبينما كان القليلون منهم يوافقون على أن النمو السكّاني مفيد للتنمية، إلا أنهم أجمعوا على أن هذه الزيادة ليست لها تلك الأهمية المبالغ فيها. وكان الاعتقاد أن الدراسات السابقة فشلت في تقرير مرونة النظام الاقتصادي.

وبينما كان الاقتصاديون يقلّلون من أهمية آثار النمو السكّاني، كان علماء البيئة مثل پول ايرليك وجاريت هاردين، يدقون أجراس الخطر من تزايد السكان. لقد أشاروا إلى أن المحيط الحيوي للأرض يوفّر مواد أساسية للنشاط الاقتصادي، وحذّروا من أن هذا المحيط الحيوي هشّ وله حدود يقيد بها مستوى النشاط الاقتصادي المتواصل. إنَّ هذه الحدود قد تمّ تخطّيها بالفعل. فالاقتصاد العالمي يستهلك رأس المال البيئي بإهمال وسفه بدلاً من أن يعيش على عائده.

وقد تمّ إدراك وإدماج آراء إيرليك وهاردين في تحليل نموذجي للأنظمة في تقرير لنادي روما تحت عنوان «حدود النمو». وهذا التقرير الذي جذب الاهتمام العالمي في السبعينات وصل إلى نتيجة، أن الانهيار العالمي وشيك وحتمي ما لم تحدث تغييرات أساسية، وأن الكارثة كامنة في هيكل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ولم يلبث علماء الاجتماع أن رفضوا موقف نادي روما. يقول رونالد لي - رئيس الاتحاد السكّاني الأمريكي سابقاً -: لقد شهدت الثمانينات تدفق سيل من

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المشاكل البيئية مما أكّد موقف البيئيين، فقد أكّدت مواسم الصيف الحارة، والجفاف والأمطار الحمضية والمياه الملوّثة والمجاعات والثقوب في طبقة الأوزون، تنبؤاتهم، وزادت من القلق من النمو السكاني.

يقول رجاء جارودي: لا يغرب عن بال أحد أن النعيم المادي الذي ترتع المجتمعات الغربية في بحبوحته مبني على بؤس سكان العالم الثالث. وهم أربعة أخماس ٤/٥ المعمورة، وليس من المعقول أن يستمر خمسمائة ٥٠٠ مليون من الغربيين في تنعّمهم ورفاهيتهم بل في بذخهم، في الوقت الذي يوجد فيه على الضفة الأخرى من العالم حوالي أربعة ٤ مليارات من الجياع يعيشون في فقر مدقع.

ويقول جارودي في ردّه على بعض الغربيين المدّعين بأن الزيادة في عدد السكّان في العالم الفقير سبب مشاكل الجوع والفقر ونقص الغذاء: من العار أن نسمع المؤتمر السكّاني في (بوخارست) يقول فيما يتعلّق بالسكّان «إن إنجاب أقل عدد ممكن من الأطفال يُجنّب العالم مشاكل الجوع، في الوقت الذي نعرف جيداً أن فلاحاً باكستانياً أو هندياً يستهلك أقل مما يستهلكه زميله الأمريكي في (كاليفورنيا) بأربعمائة ٤٠٠ مرة.

والمسألة إذن، ليست في تحديد النسل كما طالب مؤتمر بوخارست، لأن الداء قائم في أسلوب ونمط النمو الاقتصادي الموجود في الغرب بينما يكمن الدواء والحل في ضرورة تغيير تصرفات وأهداف العالم الغربي.

إنّ الاستخدام الجائر الضار بالموارد المتجددة يزداد مع النمو السكّاني. وعلى كل حال، فسواء كانت الموارد المتجددة تدار بطريقة سليمة أم لا فإن النمو السكّاني يعني أن نصيب كل فرد من خدمات هذه الموارد سينخفض.

وهكذا، فقد انتهى القلق بخصوص النمو السكّاني حيث بدأ ـ من الاهتمام الكلاسيكي (التقليدي) بمساحة الأرض المحدودة إلى التأكيد على رأس المال المادي، ثم إلى التأكيد أخيراً على رأس المال البشري، والآثار المفيدة للتنافس بين الأسواق ثم العودة مرة أخرى إلى القيود التي تفرضها البيئة.

لذا، يرى بعض العلماء أن ضرورة التحكّم في عدد السكّان على أسس بيئية بات أمراً واضحاً. ولكن بعضهم الآخر ما زال متشككاً. وما زالت الأبحاث بشأن العلاقة بين النمو السكّاني والبيئة جارية.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ولأن الكثير من أعباء النمو السكاني على البيئة يتحمّلها العالم كله، فإن الدوافع المحلية للتحكم في النمو السكاني تكون ضعيفة.

إذن، لا بد من التعاون الدولي، ولا بد من فهم أفضل للعلاقة ما بين السكّان والبيئة في السنوات القادمة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

التنميـــة البشريـــة

إنّ العلاقة التي تربط عالم الأفكار بعالم الممارسة هي علاقة عاصفة. إذ ينبغي على فروع علم الاقتصاد والاجتماع أن تعالج المشكلات الملحّة في الوقت الحاضر. والأكثر من ذلك هو أن الأسلوب الذي يتم بواسطته تحليل المشكلات يتوقّف إلى حد كبير على مرحلة التطوّر النظري. فظهرت الثروات البشرية مؤخراً كميدان للبحث العلمي، يمكن أن ندركه إذا راجعنا مراجعة سريعة دور الطاقة البشرية في شؤون الأمم، في غضون القرن الحالي، فهناك أبعاد كثيرة تسترعي الانتباه وتستدعي البحث.

لقد كان علماء الاقتصاد بطيئين في معالجة قضية الطاقة البشرية عالية التدريب، نظراً لأنهم كانوا يعتقدون أن نقص اليد العاملة، كنقص البضائع، يمكن أن يؤدي إلى الارتفاع في السعر، مما يستدعي بدوره ضرورة توفير نسبة أكبر من المادة، ونتيجة لذلك، فقد كانوا يشعرون أنه ما من ضرورة لأي تدخل اجتماعي يعزّز موقفهم هذا عدم رغبتهم في رؤية الحكومة تلعب دوراً مباشراً في سوق العمل. غير أن الجهد الوطني وحده هو الذي يمكنه أن يوفّر مصادر جديدة لتمويل التعليم العالي، وأن يزيد الموجود من الطلاب المؤهلين.

وبسبب الفترة الزمنية الطويلة التي لا بد أن تنقضي بين دخول الطفل المدرسة للمرة الأولى وبين تخرّجه من المعهد أو الكلية، وكذلك بسبب النقص الشديد في مرافق وهيئات التعليم، وبسبب النسبة العالية لمن يتخلّون عن الدراسة، فإن كافة البلدان النامية تواجه صعوبات في تصميم أجهزة التعليم والتدريب.

وفي السنين الأخيرة، بدأ علماء الاقتصاد والتخطيط والموظفون المساعدون، بالتساؤل حول نظرية القطّارة في التنمية أو النمو البطيء، وقد وجدوا لدى مراجعتهم للسجلات، أن المستفيدين الرئيسيين من التنمية هم أقلية ضئيلة فقط، أما الجماهير العريضة فقد بقيت تغوص في حمأة الفقر.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يقول إيلي غنزبرغ: لقد عمّمت طريقة معالجة السلعة من قبل الاقتصاديين إلى حد أنهم الآن يحلّلون كل السلوك البشري، بما في ذلك الزواج وتربية الأطفال، الطلاق، الجريمة، وحتى الإعداد للمستقبل، وفق نمط زيادة المنفعة إلى الحد الأعلى، إنهم يقدرون أن الناس يسعون لتخفيض نفقاتهم وزيادة أرباحهم وأن أفضل طريقة لفهم السلوك الإنساني هي أن نطبق النمط الاقتصادي المستخدم في دراسة تجارة السلع.

أما طريقة الثروات البشرية فإنها تنظر إلى السلوك البشري باعتباره أكثر اختلافاً. إنها تقرّ بأن الناس يكرسون مقداراً كبيراً من وقتهم وطاقاتهم للاهتمامات الاقتصادية، لكن وحده الهيكل الذي يُفسح مجالاً للقيم والأهداف التي تشكل جوهر سلوكهم ونظام الدولة الذي يمكّنهم من العيش معاً ومن متابعة الأهداف العامة وكذلك المؤسسات التدريبية ـ التعليمية التي تقدم الأسس لاكتساب المهارات يمكنها أن تؤطر التفرعات الكثيرة لسلوك الإنسان الذي يتجاوز مجرد الاهتمام بالأغراض المادية.

ويمكن أن تصبح المقارنة بين الطريقتين أكثر حدة، إذ نظرنا إلى الفروق في طبيعة الثروة واتّساع نمط السوق، وميدان العمل كمصدر للكفاية، فالنمط الاقتصادي يتعامل مع السلع التي هي بالتحديد سلبية وجامدة، لكن الأمر يختلف تماماً حين يكون الكائن البشري لا السلعة، موضوع التعامل، فالأشخاص عناصر مشاركة فعّالة في أيّ تعامل يتعلّق بهم، كما تسهم في صياغة أعمالهم التجارب والتوقّعات والاختيارات التي يواجهونها.

إنّ جوهر التعارض بين طريقة الثروات البشرية وطريقة السلع هو مدى اتّساع نموذج السوق غير المبرّر، فطريقة الثروات البشرية تدرك أن سوق العمل المقاربة لسوق الثروات الجامدة موجودة حتى في المجتمعات المتقدمة.

وفي مجال النشاطات الاقتصادية يتعاون الناس، لأنهم يدركون أنهم، من خلال التخصص، يمكنهم التمتع بفوائد ومنافع أكثر من بذل جهد أقل. ومن هنا فإن التحدّي الأول لكل اقتصاد هو أن يطوّر التنظيمات والآليات التي تسهّل التعاون بين الأفراد والجماعات، وبذلك يزيد من الاستخدام الفعّال والمجدي للثروات البشرية والموارد الطبيعية. لذا، فإن الإنتاج الأكفأ وكذلك التوزيع الأكفأ للمنافع والخدمات يبقى هو التحدّي الأساسي الذي يواجه الاقتصاد.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والاقتصاد يعتبر من بين كافة الأنظمة الاجتماعية الأساسية الأخرى، النظام الذي يتّصل بصورة مباشرة أكثر، بمسألة تطوير واستخدام الثروات البشرية. فالاقتصاد يبتّ بمسألة فرص الاستخدام، وإنتاجية العمل، والموارد المتوفرة لتطوير المهارة ومقاييس استخدام الثروة البشرية..

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

التنميـــة الريفيـــة

في الخمسينات كان عدد سكان المدن في البلدان المتقدمة يزيد عن ١٥ مليون نسمة عن عدد سكان المدن في البلدان النامية.

وفي السبعينات أصبح الفارق ٣٠ مليوناً فقط ومنذ ذلك التاريخ شهدت البلدان النامية موجة هجرة لم يسبق لها مثيل من المناطق الريفية إلى المدن. ونتيجة لذلك تضاعف عدد سكان المدن خمسة أو حتى ستة أضعاف.

وبحلول نهاية القرن الماضي عاش حوالي نصف عدد سكان العالم في بيئة حضرية. وارتفع عدد سكان المدن في العالم النامي ليصل إلى ١,٩ مليار نسمة، أي ضعفي مجموع سكان المدن في البلدان المتقدمة. وفي الوقت نفسه، فإن سكان الريف الذين اقترب عددهم في ذلك الوقت من ٣ مليار نسمة استمروا في هجرتهم المتصلة والمتواصلة إلى المدن الكبرى.

لقد اهتم العلماء الاقتصاديون والاجتماعيون منذ زمن طويل بمسألة: ما إذا كان هناك حجم أمثل للمدن.

حيث يرى بعض الخبراء أنّ الحد الأقصى الأمثل خاصة فيما يتعلق بالوظائف هو حوالي ٥٠٠ ألف ساكن. وعندما يصل العدد إلى ٢ مليون ساكن يكون قد وصل إلى النقطة الحرجة التي تصبح بعدها المحافظة على مستوى المعيشة العام أكثر صعوبة.

بَيْدَ أن هذه تقديرات متوسطة فقط، ومن الواضح أن من غير الممكن تحديد حجم أمثل يمكن تطبيقه على كل المدن في كل البلاد. ويكون من الأفضل تحديد هدف هو تحقيق معدّلات معقولة للتمدين مع نمو متوسط وتنمية محدودة للمدن الكبيرة العملاقة.

وعلى الرغم من ذلك فإن النمو الحضري وخاصة في البلدان النامية يستمر بسرعة. فبنهاية القرن الماضي كان في العالم خمس مدن عملاقة وصل سكان كل

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

منها إلى ١٥ مليوناً أو أكثر، منها ثلاثة في العالم النامي.

يقول مهدي أماني ـ مستشار إيراني في السكان والتنمية ـ طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة فقد وصلت المدن الضخمة في العالم الصناعي كلها تقريباً إلى أقصى نمو، والذي ستبقى عليه في الأغلب لثلاثين عاماً أخرى أو ما يقارب ذلك.

قد واصل خبراء الأمم المتحدة تقدير توقعاتهم بالنسبة للسكان حتى عام ٢٠٢٥م، وهم يقدّرون أنه بحلوله ستكون هناك ٩٣ مدينة يصل عدد سكانها إلى أكثر من ٥ ملايين، منها ٨٠ مدينة في البلدان النامية، وسيكون هناك نموّ يصعب تصوّره.

وفي البلدان النامية ينتج النمو السكاني في المدن بالدرجة الأولى من الهجرة، ومن الانتشار الجغرافي والتوسع المكاني للمدن، أكثر منه من النمو الطبيعي.

وتحت ضغط هذه العوامل المختلفة للنمو السكاني تزحف حدود المدن بشكل لا يقاوم إلى الخارج، فتبتلع الأراضي الزراعية المحيطة بها والتي كان سكان المدن يستمدّون طعامهم منها.

وفي الدول الصناعية لا يكون لتوسع المدن تأثير يذكر على الإنتاج الزراعي الذي عادة ما يكون به فائض.

ومن الناحية الأخرى، فهذا الزحف التوسّعي في البلدان النامية له آثار مدمّرة على البيئة، وعلى الموارد وعلى الانتشار الجغرافي للسكان.

إنّ تخفيض معدّلات النمو السكّاني الطبيعي في البلدان النامية، بالعمل على التأثير على معدلات الولادة والخصوبة والمرضى يقع في مقدمة الأولويات الوطنية.

وينبغي التأكيد على الحاجة العاجلة للحد من التمدين في البلدان النامية.

إنّ أزمة التمدين وما تجرّه وراءها من مشاكل اجتماعية وتقنية واقتصادية تعوّق التقدّم الاقتصادي في بلدان العالم الثالث.

باختصار، فإن التنمية الريفية يجب أن تكون جزءاً من التنمية الوطنية، بمزيد من التعاون الوثيق بين المجتمعات المحلية والسلطات العامة على أعلى مستوى.

ومن ثم فينبغي بذل جهود كبيرة لتقليل التركيز الزائد في البنية الأساسية

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والأنشطة والخدمات الاقتصادية في المدن والعواصم، وإيجاد صناعات ومناطق متوسطة النشاط لامتصاص قوة العمل في الريف. ولا بد من التعليم والتدريب بالنسبة لسكان الريف. إذا كنا نريد التقليل من البطالة وتباين مستويات الدخل، وهما من أهم أسباب مغادرة الريف وزيادة السكان في المدن..

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

التنميـــة التقنيـــة

إنَّ حسن استغلال الموارد الطبيعية المتاحة وترشيد استثمار رؤوس الأموال بما يؤدي إلى نمو المجتمع، يتطلّب وجود فئة من القوى العاملة ذات مهارة خاصة، ولديها القدرة على الإلمام بالعلوم الحديثة والتطوّرات التقنية والاستعداد لتحمّل أعباء المخاطرة، وقبول المجازفة عن طريق الأخذ بالأساليب المتقدمة في الإنتاج والاستثمار معاً. هذا إضافة لتميّزها بالاستعداد للنمو والتطوير الذاتي بالتدريب على الأساليب الجديدة للإنتاج ومتابعة تطوّرها، والسعي الدائب لمعرفة كل شيء عنها.

هذه الفئة أصبحت بتعليمها تحتل مرتبة تفوق في الأهمية مرتبة الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال التي تعتبر عوامل حاسمة في التنمية الاقتصادية، وذلك لأن مزيداً من التعليم سيؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وارتفاع متوسط دخل الفرد وتقارب دخول الأفراد وتحسين الإنتاج والحد من الاستهلاك وتنمية عادة الادّخار وزيادة الاستثمار. إضافة إلى ارتفاع مستوى المعارف وتكوين اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب والعادات الصحّية والغذائية وتحقيق المساواة.

إنَّ الدول النامية تعاني من ضعف الإنتاج ومعدّلاته وارتفاع تكاليفه وزيادة فاقده وتدّني مواصفاته واعتماده على الخبرة أو التجربة السابقة لبعض الحرفيين والبعد عن الأساليب العلمية الخاصة بزيادة حجم الإنتاج مع ضغط تكاليفه ونقص الوعي وقيام المشروعات الإنتاجية على المبادرات الفردية والافتقار إلى الروح الجماعية. إضافة إلى هجرة الكفايات إلى الدول المتقدمة.

يقول د. عبد الله السيد عبد الجواد في كتابه «الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للتربية»: لقد نادى الكثير بأن التعليم هو من أهم المتغيّرات الأساسية في زيادة الإنتاج وحل مشكلة الفقر، وأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لن تتحقق حتى يرتفع معدل التعليم.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

فالتعليم يسهم في تزويد أفراد المجتمع بالمعارف التي تساعدهم في الكشف عن الموارد والثروات الطبيعية وتحويلها إلى إنتاج وطني متميّز.

وإلى جانب مساهمة التعليم في الكشف عن الموارد والثروات الطبيعية والعمل على تحويلها إلى إنتاج متميز يسهم التعليم في إعداد العاملين القادرين على العمل بكفاءة والموزعين على القطاعات الإنتاجية.

وتشير الكثير من الدراسات إلى أن فوائد التعليم عديدة وظاهرة للعيان. فلقد أثبتت معظم الدراسات إلى أن الأفراد من ذوي المستويات التعليمية يؤدون أعمالاً أفضل من غيرهم أي ينتجون ويصنعون أكثر وأفضل من غيرهم الأقل تعليماً.

ومهما كانت الظروف، فالعمالة المؤهلة تعليمياً تعطي دخلاً وإنتاجاً ومكانةً اجتماعية ويبدو أن التعليم مرتبط بهذه الأبعاد.

إنَّ التعليم يؤثر بشكل واضح في سرعة اكتساب الفرد للمعارف الإنتاجية، وبالتالي فإذا قضى الفرد فترة زمنية في التعليم، شريطة أن يستفيد من التعليم في هذه الفترة، ترتب على ذلك زيادة إنتاجه بمقدار ثابت وكلما كانت مستويات التعليم عند الفرد عالية، استفاد من خبراته التعليمية في زيادة الإنتاج وذلك باكتشاف موارد وثروات جديدة واستخدام وسائل إنتاجية أكثر كفاية.

ولا يقتصر دور التعليم على إعداد الطاقات البشرية التي تسهم بفاعلية في زيادة الإنتاج، والارتفاع بمستوى جودته، والتعامل بكفاءة مع تقنياته أو الإسراع بالتنمية الاقتصادية للمجتمع بزيادة دخله الوطني، ورفع متوسط دخل أفراده، ولكن دوره الفاعل في زيادة الاستثمار وترشيد الاستهلاك.

وتعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف التعليم لارتباطها بالسكّان وعاداتهم وأذواقهم وتصرفاتهم واتجاهاتهم نحو الادخار. فقد يزداد الإنتاج ولكن هذه الزيادة يبتلعها الطلب على السلع المنتجة كما يحدث في الدول ذات التزايد السكاني السريع والتي تعاني من زيادة في استنزاف مواردها الإنتاجية.

وينطبق ذلك على دور التعليم في زيادة الدخل الوطني، فقد يزداد الدخل الوطني في دولة ما، بسبب التعليم بصورة ملحوظة، وفي الوقت نفسه لا يطرأ أيّ تحسّن ملحوظ على مستوى معيشة الأفراد بسبب زيادة السكّان.

إنَّ هذه الوظيفة تعتبر أكثر أهمية في الوقت الحالي بسبب ما تعانيه الدول النامية من اكتظاظ مناطقها الحضرية بفئات العمال الذين يفدون إليها من مناطق

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

مختلفة في أساليب الحياة وأنماط الاستهلاك.

لذا، تكمن أهمية التعليم في القضاء على النماذج السلوكية التي تهدد التنمية الشاملة، والعمل على غرس وتنمية العادات الاستهلاكية السليمة وتوجيه الأفراد نحو ادّخار جزء من دخلهم واستثماره في مشاريع جديدة تعود عليهم بالفائدة، بدلاً من الإنفاق على الاستهلاك، أو التقتير في الإنفاق على السلع الاستهلاكية.

على أنَّ مساهمة التعليم لا يتوقّف عند حد غرس بعض الأنماط الاستهلاكية السوية أو توجيه الأفراد إلى توفير جزء من دخولهم ثم تركهم يكنزون ما يدّخرونه ولكن التعليم يسهم أيضاً في تكوين الوعي الاستثماري الذي يساعد الأفراد على توجيه مدّخراتهم لتمويل المشروعات التي تدرّ عليهم ربحاً أو دخلاً إضافياً.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

التنميـــة الرأسماليـــة

على امتداد ربع القرن الأخير يبدو أنّ تغييراً أساسياً قد حدث في أسلوب الأداء الرأسمالي.

في السبعينات، كان حديث الأزمة هو الذي يشغل الكثيرين.

وفي الثمانينات، دار حديث الغالبية حول إعادة الهيكلة وإعادة التنظيم.

في التسعينات، لم نعد متأكدين من أن أزمة السبعينات قد انفرجت بالفعل، وبدأ رأي يسود مفاده أنّ تاريخ الرأسمالية ربما يكون في نقطة تحوّل حاسمة.

يقول جيوفاني أريجي: إنّ تغييرات تحدث في أسلوب الأداء الرأسمالي، محلياً وعالمياً، منذ نحو عام ١٩٧٠م، وإن يكن الجدل لا يزال دائراً حول طبيعة هذه التغييرات. ولكنّ بحوثاً وكتابات كثيرة، تتفق على أنّ هذه التغييرات ترقى إلى مستوى الأساسيات.

في السبعينات، كان التوجّه السائد هو نحو المادة لتسكين عمليات تراكم رأس المال لينتقل من مناطق وبلاد الدخل المنخفض إلى مناطق وبلاد الدخل المرتفع.

والعكس في الثمانينات، كان التوجّه السائد هو نحو إعادة مركزة رأس المال في مناطق وبلاد الدخل المرتفع، ولكن، أيّاً كان مسار واتجاه الحركة فإنّ التوجّه السائد منذ عام ١٩٧٠م، كان نحو حركية جغرافية متزايدة لرأس المال.

إنّ الرأي التقليدي الشائع في العلوم الاجتماعية والخطاب السياسي ووسائل الإعلام هو أن الرأسمالية واقتصاد السوق هما الشيء نفسه، وأن سلطة الدولة نقيض الاثنين.

أما الاقتصادي بروديل فإنه، على العكس، يرى أن الرأسمالية في نشوئها ونموها وتوسّعها تعتمد اعتماداً كلياً على سلطة الدولة، أنها هي النقيض لاقتصاد السوق.

وفي عبارات أكثر تحديداً، يعتبر بروديل الرأسمالية هي الطابق الأعلى في مبنى من ثلاثة طوابق. وفي هذا البناء، كما هي الحال، في الأبنية المتعددة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الطوابق، لا تستطيع الطوابق الأعلى أن توجد إلا بوجود الطوابق السفلى التي تقوم عليها.

والطابق الأسفل، والذي كان إلى وقت قريب هو الأكبر، هو الطابق الذي فيه اقتصاد شديد البدائية، وفي غالبيته مكتفٍ ذاتياً.

ويطلق بروديل على هذا الطابق اسم طابق الحياة المادية. وفوق هذا الطابق الأسفل تأتي أصلح تربة لاقتصاد السوق، بما فيها من اتصالات أفقية كثيرة بين أسواق مختلفة، وهنا توجد عادة درجة من التنسيق التلقائي، الذي يربط بين العرض والطلب والأسعار.

ثم، فوق هذا الطابق، تأتي المنطقة التي يمكن تسميتها منطقة ضد السوق، حيث يسود قانون الغاب، وتحوم كبار الكواسر، وتلك هي المنطقة التي كانت في الماضي كما هي في الحاضر قبل الثورة الصناعية وبعدها، هي السكن الحقيقي للرأسمالية.

إنّ اقتصاد سوق عالمي، بمعنى اتصالات أفقية كثيرة بين أسواق مختلفة، بزغ من أعماق الطابق الأسفل للحياة المادية، منذ أزمنة طويلة سابقة، قبل أن تبزغ الرأسمالية كنظام عالمي فوق طابق اقتصاد السوق.

يبدو أن الرأسمالية تزدهر ليس بمدّ جذورها إلى أعماق أكبر في الطابقين الأدنى للحياة المادية واقتصاد السوق، ولكن بانتزاع جذورها منهما.

إنّ أيامنا هذه تعتبر من أنسب الأوقات للاستجابة لدعوة بروديل وغيره، سعياً إلى اكتشاف محل الإقامة الحقيقي للرأسمالية.

وفي الختام أقول: لقد تعالت أصوات، وطبعت مؤلفات، وعقدت ندوات ومؤتمرات وحلقات دراسية، ودارت نقاشات علمية وإعلامية حول الرأسمالية.

فمن قائلٍ إنّ الرأسمالية تجدّد نفسها، ومن قائلٍ إنّ الرأسمالية تحمل بذور فنائها في داخلها، ومن قائلٍ إن الرأسمالية في طريقها إلى السقوط، ومن قائلٍ إنّ الرأسمالية تعاني من مواجهة الرأسمالية أي نفسها.

ومن ثم، فأيّ تلك الأقوال والآراء والتنظيرات أقرب إلى الصواب، وأصدق واقعاً.

إنّ الأيام القادمة ستكشف لنا حقيقة الرأسمالية ومستقبلها ومآلها..

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

التنميـــة الإنسانيـــة

تقول برديتا هستون ـ مستشارة صندوق الأمم المتحدة للتنمية ـ مع تناقص الموارد الطبيعية في كوكبنا الأرضي وزيادة طلب سكان العالم المتزايدين على هذه الموارد سوف تتصاعد حدة المنافسة على الحصول على ما يتبقى منها. وسوف ينتج عن هذا الصراع على موارد محدودة حروب جديدة من أجل الموارد.

إنّ معدّلات النمو السكّاني المرتفعة في بعض المناطق تفوق كثيراً إمكانات المجتمعات والشعوب التي يمكن إتاحتها للمواطنين الجدد. كما أن الضغوط على النظم البيئية الهشّة في بعض الدول ذات الخصوبة المرتفعة المعدّلات تتزايد إلى حد منذر بالخطر، ولكن في الوقت نفسه، ينبغي ألا ننسى أن الطفل الذي يولد في دولة صناعية غنية يستهلك من الموارد الطبيعية أكثر مما يستهلك منها طفل فقير في دولة فقيرة. ثم إن الصناعات والأعمال التي تستهلك موارد وتنتج مخلّفات ملوّثة للبيئة موجودة في الأغلب في الدول ذات الصناعات المكثّفة.

يقول روجيه جارودي: إن الفلاح الباكستاني يستهلك أقل مما يستهلكه زميله الأمريكي في كاليفورنيا بأربعمائة مرة. ويقول محمد بدجاوي: إنّ السويد بعشرة ملايين نسمة ينتج ويستهلك من الطاقة الكهربائية مثلاً أكثر من الهند التي يبلغ عدد سكانها ٦٠٠ مليون نسمة. ولبلوغ مستوى إنتاج واستهلاك مساوٍ لمستوى السويد يتوجّب على حكومة نيودلهي بناء ١٠,٠٠٠ مركزاً ذرياً، طاقة كل منها ٥٠٠ ميغاوات.

إنّ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية لا يشكّل سوى ٦٪ من سكان العالم، ولكنهم يستهلكون ٥٥٪ من مجمل الموارد الطبيعية للعالم.

تقول سوزان جورج: وما هو أشد خطورة هو أن رجل العالم الثالث محروم من الطعام وذلك بسبب رجل آخر من بلد غني، وبسبب حيوانه أيضاً. إنّ الاستهلاك الحيواني في البلدان الغنية مؤمّن قبل الاستهلاك البشري في الدول النامية. فحيوانات الدول المتقدمة تأكل ربع إنتاج العالم من الحبوب أي ما يعادل

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الاستهلاك البشري في الصين والهند معاً أي قرابة مليار و٣٠٠ مليون نسمة.

جاء في تقرير نشرته نيويورك تايمز أن القطة الأمريكية الواحدة تستهلك في السنة حوالى ١٥٠ رطلاً من الأطعمة. كما أن الكلب الأمريكي يستهلك حوالى ٢٧٥ رطلاً في السنة.

إنّ أطعمة الحيوانات الأليفة تكفي لإطعام ١٢٠ مليون إنسان في اليوم.

أليس من المجدي أن نسأل عن ماهية الحاجة للكلاب والقطط وعن أهمية إشباع حاجاتها، بالنسبة لإشباع حاجات الإنسان. إن المفارقة المذهلة أنه بينما يحدث ذلك وأضعاف مثله، نجد حوالى ٢ مليار من البشر يعيشون سوء التغذية.

وبالتالي فمن الضروري ألا ننسى ونحن نناقش مسألة البيئة والتلوّث، أنّ بعض الأنماط الاستهلاكية مسؤولة عن اضمحلال البيئة.

إذ تشكّل أنماط الاستهلاك في الدول الغنية إلى جانب العسكرة والفقر ضغوطاً رئيسية على النظم الطبيعية، ولذلك فإن تقليم أظافر الاستهلاك الزائد عن الحاجة وتخفيض الانفاق العسكري وتحويل ما يخفّض منه للتنمية البشرية والخدمات الاجتماعية وعلاج الفقر سوف تقلّل من حدّة هذه الضغوط على البيئة الطبيعية.

والذي لا شك فيه، أن ضعف طبقة الأوزون التي تحمي الكائنات الحيّة من الآثار المدمّرة لأشعة الشمس يأتي في مقدمة التهديدات البيئية للحياة فوق الكرة الأرضية ومعها ظاهرة التغيّر المناخي وما يصحبها من ارتفاع في مستوى سطح الماء في البحار ومن التغيّرات في أنماط إنتاج الطعام، مما لا يكون من المستساغ تحميل مسؤوليته للأسر الكبيرة الفقيرة، إذ الواقع أن الإنتاج الصناعي غير النظيف والملوّثات الكيميائية واحتراق الوقود الأحفوري إلى جانب الإهمال في تقليص الخسائر التي تسبّبها هذه الأشياء أولى بأن تكون محل الاهتمام.

والواقع، أن التنمية ينبغي أن ترتكز على أسس من الحقوق البيئية والإنسانية وضرورة توفير هذه الحقوق، وينبغي أن تحلّ استراتيجيات التنمية المستديمة التي تتّخذ الفهم السليم لمصالح أفراد المجتمع واحترام البيئة محوراً لها محل سياسة الاقتصاد الموجّه التي كانت تتبّع في الماضي وينبغي توفيق أسلوب الحياة الحالية وأخذ التوقّعات في الحسبان. صحيح سوف يكون كل هذا العمل مكلّفاً، لكن ثمن القعود دونه سوف يكون أفدح..

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

خاتمـــة

في الختام نورد فيما يلي بعضاً من الحقائق المرتبطة بالتنمية استقلالاً أو استذلالاً، ومن ذلك:

* يقول العالم الفرنسي بيار بيغانيول في كتابه «السيطرة على التقدم»: لقد غدا من المحتوم الأدبي على المجتمعات الحديثة أن تحترم ما حبانا به الله من هواء وماء.

* لقد أدّى التركّز الصناعي وما تبعه من تجمّعات عمرانية ضخمة إلى تلوّث البيئة الطبيعية بشكل يضرّ بحياة الإنسان ويهدّد استمرارها. وهذا التلوّث أصاب مياه الأنهار وقضى على ما بها من حيوان ونبات، ثم امتدّ إلى البحار، وأصاب الهواء، وهدّد الغلاف الحيوي للكرة الأرضية.

* هل أصبحت البحار مستودعات قمامة؟. هذا التساؤل ليس مبالغاً فيه!!. إنه تساؤل حقيقي مستخلص من تقارير علمية ودلالات واقعية تؤكد أن البحر الأبيض المتوسط مثلاً، يُستعمل الآن بمثابة وعاء القمامة للدول المطلّة عليه. بل أكثر من هذا، يؤكّد العلماء أن هذا البحر معرّض لخطر التلوّث التام أو التسمّم خلال العشرين سنة القادمة.

* لقد ادّعت المالتوسية الاقتصادية أنّ في إتلاف ١٠٪ من كميات القمح المقدمة إلى الأسواق يمكن أن يمنع انخفاض ٤٥٪ من دخل المنتجين الإجمالي ويجنّب إثارة قضية الانحطاط الاقتصادي.

* يعتبر «آلان بومبار» الدول الصناعية مجرمات جوع، حيث يقول في كتابه «الاستقصاء الأخير» نحن - يقصد الدول الصناعية - نشكل بإدراكنا أو عدم إدراكنا قسماً من مجرمي الجوع، خاصة عندما نعرف أن كميات من القرنبيط أتلفت في مقاطعة بريتانيا الفرنسية وأطناناً من الأسماك، رميت في البحر في عدد من البلدان، كل ذلك بقصد المحافظة على مستوى الأسعار، وفي نفس الوقت يموت جوعاً

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اثنان من ثلاثة من البشر في العالم ونحن نتألم آنياً لجوعهم، ولكننا مسؤولون إلى حد ما عن هذا الجوع شئنا أم أبينا.

* إنّ مشكلة الجوع في العالم ما هي إلا بسبب الإدارة السياسية العالمية وما ينتج عنها من نظم وآثار، ولقد أوضح رئيس نقابات المزارعين الدولية هنري بالمب: إن الزراعة في معظم أنحاء العالم راكدة ومتدهورة بسبب التضخّم وتكاليف التمويل العالية والموقف الاقتصادي الدولي. إنّ هناك مقدرة فنية لإطعام جميع سكان العالم لكنّ الإدارة السياسية العالمية قاصرة، ودعا الحكومات أن تشنّ حرباً عالمية ضد الجوع وسوء التغذية.

* لقد أكّد بعض علماء العلوم الذرية: أنّ العالم ينفق على سباق التسلّح بأسلحة الدمار الشاملة ما يبلغ مليون دولار في الدقيقة الواحدة.

وجاء في تأكيد بعض هؤلاء العلماء أنّ المخزون من أسلحة الدمار الذرية والنووية والهيدروجينية وغيرها يكفي لنسف العالم بأجمعه مائة مرّة.

فهلاّ حُوّل هذا المخزون ليكون مخزون أغذية تستفيد منها البشرية.

آمل أن تجد هذه الحقائق آذاناً صاغية وقلوباً واعية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ثبت بأهم المصادر والمراجع

١- القيود الاجتماعية للنمو الاقتصادي - فريد هيرش
٢- النمو الاقتصادي الحديث - سيمون كوزنتس
٣- احتدام النمو - ريمي شوفان
٤- نظرات في هذا الزمان - بيار باسكالون
٥- مستقبل البيئة في خطر؟! - د. زيد الرماني
٦- العالم الثالث يستطيع أن يطعم نفسه - رينيه لينوار
٧- العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم - موريس غورنييه
٨- اللغة الاقتصادية - د. زيد الرماني
٩- ثورة حفاة الأقدام - برتران شنايدر
١٠- مفهوم الزمن في الاقتصاد الإسلامي - رضا سعد الله
١١- النوافذ الاقتصادية - د. زيد الرماني
١٢- التضخم في الصميم - ميشيل روكار
١٣- الإنسان وفلسفة التنمية - حيدر موسى عبد العظيم
١٤- أزمة المديونية الأجنبية في العالم الإسلامي - عبد سعيد عبد إسماعيل
١٥- الاقتصاد البشري - إيلي غنزبرغ
١٦- أزمة النمو - بيار ماسيه
١٧- دراسات اقتصادية - د. زيد الرماني
١٨- مآزق التنمية - أحمد قائد بركات
١٩- كيف يموت النصف الآخر من العالم - سوزان جورج
٢٠- تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ١٩٩٢م/ ٩١/٩٠...

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفهـــرس

المقدمة ٥
أهداف التنمية ٩
حدود التنمية ١٢
نظريات التنمية ١٥
جهود التنمية ١٧
تنمية الحرية والوفرة ٢٠
تنمية حفاة الأقدام ٢٢
تنمية الزمن ٢٥
تنمية الخدمات الصحية ٢٨
تنمية الصادرات ٣١
تضخم التنمية ٣٤
البعد البشري للتنمية ١ ـ ٢ ..... ٣٧
البعد البشري للتنمية ٢ ـ ٢ ..... ٤٠
ديون التنمية ٤٣
التنمية الاقتصادية ٤٦
التنمية البيئية ٤٩
التنمية الاقتصادية البيئية ٥١
التنمية المستديمة ٥٣
التنمية السكّانية ٥٦
التنمية البشرية ٥٩
التنمية الريفية ٦٢
التنمية التقنية ٦٥

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

التنمية الرأسمالية ٦٨
التنمية الإنسانية ٧٠
خاتمة ٧٢
ثبت بأهم المصادر والمراجع ٧٤
الفهرس ٧٥

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وللقـــارىء رأيـــه

لقد ذكر الجاحظ: «إنه من السهل حتى للمصنِّف أن يسوّد صفحات بالنثر الرفيع المليء بالأفكار الجيّدة من أن يكتشف في مصنفه أغلاطاً ارتكبها أو أموراً أخرى سهت عن باله».

الجاحظ، الحيوان: ج ١/ ٣٨..

ولله در الإمام ابن قيم الجوزية حيث قال: «فلك أيها القارىء صفوه ولمؤلفه كدره وهو الذي تجشَّم غراسه وتعبه. ولك ثمره، وها هو قد استهدف لسهام الراشقين، واستعذر إلى الله من الزلل والخطأ، ثم إلى عباده المؤمنين».

ابن قيم الجوزية، مفتاح دار السعادة، ص ٥١..

لهذا كله، يأمل الباحث تزويده بالملحوظات والآراء ليستفيد منها في بحوثه المستقبلية.

المؤلف: د. زيد بن محمد الرماني

ص.ب: ٣٣٦٦٢

الرياض: ١١٤٥٨

السعودية